فلسطين

والتقرير الانجليزي الأمريكي

لعام ١٩٤٦

نقـــد و تعريف

بقلم

الدكتور زكي صالح

أستاذ التاريخ الحديث في دار المعلمين العربية بالقاهرة

١٩٤٧

obeikandl.com

obeikandl.com

إستدراك

لقد كان الفراغ من كتابة هذا السفر الصغير فى أوائل شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦ ، غير أن ظروفاً لم تكن منتظرة أرجأت نشره إلى الآن .

وقد ارتأى المؤلف إبقاء الكتاب على حاله تماماً ، على الرغم من تفاوت الزمن بين الكتابة والنشر ، ذلك لأن أساس البحث ثابت وهو نقد التقرير نقداً علمياً ، والمفروض فى النقد العلمى الثبات . فالحقائق المجردة هى أساس البحث الذى بين أيدينا . وإن ما ورد فيه من آراء إنما ورد لاتمام الفائدة ، وكان معظمه فى خاتمة الكتاب . فلا يعجبن القارىء إذا ما وجد فى خاتمة الكتاب أسباباً توجب مقاطعة مؤتمر لندن الأول الذى انقضى فى خريف العام الماضى (ويوشك أن ينقضى بعده مؤتمر لندن الثانى فى شتاء هذا العام) .

وإذا ما رأى القارىء مطعناً فى الرأى القائل فى حينه بلزوم مقاطعة مؤتمر لندن السابق (على الرغم من الحقائق التى أحاطت بذلك المؤتمر) فانه لا شك

واجد مطاعن فى بعض الآراء الأخرى . فالمصالح المتعددة ، من بريطانية ، وأمريكية ، وصهيونية ، وعربية ، تتفاعل فيما بينها باستمرار ، وهى بمجموعها وانفرادها ، متأثرة بالوضع العالمى الذى أصبح يتلخص فى الكلمتين الدمقراطية والشيوعية . فآراء تستند الى وضع هذا تعقيده تحتمل الأخذ والرد إلى أجل غير مسمى . على أن للقضية الفلسطينية ، كما توضح وتبرهن هذه الرسالة ، أساسين صريحين هما : (١) المصلحة العادلة بين المصالح المتعددة إنما هى مصلحة العرب . (٢) إن الاستعمار هو العامل الأكبر فى إيجاد وتعقيد قضية فلسطين . وفى هذا الصدد يجدر بنا أن نفهم حقيقة الاستعمار دون الاشارة إلى أسمائه المتعددة التى يتناطح المتنطّعون من علماء السياسة فى سبيل التفريق بين معانيها ، فهنالك الإمبريالزم ، وما إليه من الحماية ، والانتداب ، والوصاية ، والتعاهد ، والتحالف . فللإستعمار على اختلاف أنواعه ودرجاته حقيقة واحدة ذات ثلاث شعب . ذلك أنه (كما ورد أدناه) (ا) تدخل دولة (أو دول) فى شئون شعب أجنبى (أو شعوب أجنبية) (ب) تدخلا يستند عادة إلى

القوة ، أو التهديد بالقوة ، أو المواربة والخداع .
(ح) ويهدف الى فائدة الجانب المعتدى ، بقطع النظر عن مصلحة الجانب المعتدى عليه ، وبقطع النظر عن سخطه أو رضاه .

وبعد هذا لدينا ملاحظتان ، تؤيد أولاهما ما ورد من اقتراحات إيجابية فى آخر هذه الرسالة ، كان مآلها التحذير فى حينه من مؤتمر لندن الأول . والملاحظة هى أن ذلك المؤتمر إنما عقد على شرط أنه لا يبت فى شىء ، بدليل ما صرح به اللورد هربرت موريسون قبل انعقاد المؤتمر بأسابيع ، حيث قال فى مجلس العموم البريطانى ، وعلى لسان الحكومة البريطانية ، ما هذه ترجمته : إن معاضدة أمريكا (فى حل مشكلة فلسطين) أمر لا بد منه . فاذا هى لم تعاضد فاننا سنعيد النظر فى الموقف . وفى هذه الأثناء ستستمر مجازرنا مع العرب واليهود . ولقد كان موقف أمريكا من ذلك المؤتمر سلبياً كما أراد الصهاينة حينذاك . ويرى القارىء تفصيل الخبر فى الصحيفة الانكليزية :

News Review, August 8, 1946, pp. 8—9.

أما الملاحظة الأخرى فهى نوع من التأييد لما

سيجده القارىء فى مختلف أنحاء هذه الرسالة من أن اللجنة الانكليزية ــ الأمريكية كانت فى قراراتها أبعد ما تكون عن الحق . فهنالك كتاب صدر قبل صدور التقرير الانكليزى ــ الأمريكى بمدة سنتين وفيه من الشبه المدهش بالتقرير ما يدل على أن اللجنة المشار إليها كانت قدأعدت معظم قراراتها قبل القيام بالتحقيق بزمن بعيد ! فمؤلف الكتاب هو كارل فردريك ، أستاذ علم السياسة فى جامعة هارفرد الأمريكية الشهيرة أصدره فى عام ١٩٤٤ باسم المجلس الأمريكى المختص بالشؤون العامة . وهذا هو العنوان الكامل بالانكليزية :

Carl J. Friedrich. **American Policy Towards Palestine,**
(Published under the auspices of the American Council on Public affairs, Washington, 1946).

وفيما يلى نقاط مقتطفة من صفحة ٥٤ ــ ٥٥ من هذا الكتاب فيما يراد من أمريكا تحقيقه فى فلسطين :

١ ــ إزالة القيود الحاضرة على حركة الناس (people) دخولا إلى فلسطين أو خروجاً منها .

٢ ــ إزالة القيود على السكنى والإعمار ، كالقيود الخاصة ببيع الأراضى .

٣ — إزالة القيود الى أقصى حد ممكن فيما يتعلق بدخول البضائع الى فلسطين وخروجها منها .

٤ — إتباع خطة واسعة النطاق لتقدم فلسطين اقتصادياً ، بما فى هـذا من مشاريع أساسية للرى والعمران ، والتقدم الصناعى ، وما أشبه ذلك ، لغرض استيعاب البلاد أكبر عدد ممكن من السكان .

٥ — مقاومة الحركات السياسية ، والإرهابية خاصة ، التى ترمى الى منع حصول الأكثرية لليهود فى فلسطين ، على شرط أن يستمر يهود العالم يدعمون الحصول على هذه الأكثرية .

٦ — الاشتراك فى أية مؤسسه دولية إذا اقتضى الأمر ، لضمان عدم عرقلة سير التقدم الاقتصادى (فى فلسطين) بصورة طبيعية .

فهذه نقاط مهمة يجدر بنا أن نضعها نصب أعيننا لندرك عند قراءة الرسالة التى بين أيدينا مبلغ التشابه بين التقرير الانكليزى — الأمريكى وتلك الخطة المدبرة منذ زمن بعيد .

المؤلف

٢٥ كانون الثانى ١٩٤٧

الفصل الأول

توطئة

١

للاستعمار دروس بليغة مازلنا على مايظهر نجهل حقائقها ومراميها . ولو نحن أدركناها حق إدراكها ما استطاع الاستعمار أن يستأثر بالكثير من مرافقنا الحيوية باسم المصلحة المشتركة حينا ، وباسم الصداقة والوئام أحيانا . ولبقينا على أقل تقدير نتململ فى وجهه تململ الملسوع ، فلا نطيق تسهيل مهمته عليه ، أو التعاون معه بوجه من الوجوه .

غير أننا لم نحصل بعد وباللأسف على شيء من العلم الصحيح بطبيعة الاستعمار ، فكان له من بيننا نفر من الأصدقاء ، وكثير من المخدوعين . وها نحن أولاء اليوم نجده أنشط ما يكون ، لم تضعف من حدته وعود ولا مواثيق . وها هو ذا يعتصر فلسطين العزيزة حتى ليكاد يخنقها . وها هى ذى مخالبه تقطر دماً من دمها . فهى معذبة بين يديه أشد العذاب . كل هذا ، والاستعمار هو الحمل الوديع على مايزعمون . كل هذا واللجنة الانكليزية — الامريكية لم تعترف بحقيقة مأساة فلسطين . لا بل أنها اقترحت مايزيد الألم آلاما ، والباطل ظلماً وعدوانا .

على أننا معشر العرب — لسنا فى ميدان العلم بفداحة الخطب أقل منا تأخراً فى ميدان العمل على إزالته . ولا عمل مجد مالم تصحبه معرفة صادقة مستقره . وفى سبيل مثل هذه المعرفة الحيوية وجبت علينا دراسة تقرير اللجنة الانكليزية — الأمريكية ، كما وجبت علينا دراسته فى سبيل عرض قضيتنا على أنظار العالم بما يقتضيه العرض من قوة الحجة ووضوح البيان .

والكاتب العربى . إذا ما ادعى الحياد فى مثل هذا البحث فإنه ليس على صاحب الحق إلا أن يلتزم الصدق والمنطق السليم والرسالة هذه إذا ماتعدت حدود النقد قليلا فى سبيل عرض القضية الفلسطينية عرضاً شاملا . فان الايضاح يقتضى مثل هذا الشمول ، كما يقتضيه جهل الكثير من أبناء الأمة العربية بأسس القضية التى هى من أشد قضاياهم خطرا وتعقيدا .

فالرسالة التى بين أيدينا ، إنما هى « نقد وتعريف » نقد للتقرير الإنكليزى — الأمريكى وتعريف بالقضية الفلسطينية وفى سبيل التعريف تناول الفصل الرابع من الرسالة موضوعا أهمله التقرير ، وفى سبيل التعريف أيضا ورد فى الفصل الأخير منها ماورد فيه .

ولئن جاءت الرسالة على ما أراده الكاتب لها من إيجاز ، فإنه ليأمل أن تكون قد جاءت أيضا على مايرومه لها من دقة ووضوح . على أن الوضوح فى مثل هذا الموضوع الذى بين

أيدينا لا يغنى عن التدبر فى القراءة والامعان فى المعنى . فليس هاهنا من غنى عن تفهم موقع كل جملة من الفقرة التى هى منها ، وكل فقرة من الفصل الذى هى منه . وما الفصول (فى هذا الموضوع خاصة) إلا أجزاء القضية واحدة آخذا بعضها برقاب بعض .

يتألف متن التقرير الإنكليزى — الأمريكى من خمس وأربعين صفحة وقع فى ذيلها أعضاء اللجنة البالغ عددهم ستة عشر عضواً : ثمانية منهم انكليز فيهم رئيس ، وأمينان للسر . وخمسة أعضاء . وثمانيـة منهم أمريكان ، فيهم أيضا رئيس ، وأمينان للسر ، وخمسة أعضاء . ويتبع متن التقرير ملحق يتألف من خمس وثلاثين صفحة ، نجد فى آخرها قائمة بأسماء أعضاء الدائرة التى قامت بمساعدة اللجنة فى البحث والتدوين ، وهى تتألف من واحد وعشرين موظفاً وموظفة .

إن اللجنة بالرغم مما كان لها من وفرة العدد وسعة الـكفايات ، أو بفضل ما كان لها من هـذه الوفرة والسعة . قدمت لنا تقريراً هو أعجوبة فى زيف العلاقة (أو انعدامها) بين المقدمات والنتائج . فهو ملىء بالحقائق المنقوصة التى لا ترمى إلا إلى طمس الحق . وتأييد الباطل . والحقائق المنقوصة مثل ذكرهم قضية اليهود المشردين فى أوربا . وقضية وعد بلفور . والتنويه على الهامش بقضية العهود التى يتمسك بها العرب . فليست واحدة من هذه القضايا . أو غيرها من الأمور المهمة .

مذكورة ذكراً يوضح حقيقة العلاقة بينها وبين مشكلة فلسطين بحيث يحول شيئاً من الاستنتاج المعقول

إن هذا التقرير الذى يمتاز بلباقة التعبير . ويوهم بحسن التنظيم وأحكام الترتيب ، إنه لتقرير مرتبك أشد الإرتباك . مفعم بالحقائق المنقوصة والنتائج المغلوطة . وهو من حيث ترتيبه وأسلوب تعبيره موضوع وضعاً يوشك أن يجر بالناقد إلى اتباع خطواته المرتبكة حيث موطن الخطر . الخطر الذى يوهمنا بأن سقم التقرير من جهة . وصحة دعوانا من الجهة الأخرى . بحولا ننا الاندفاع فى البيان . والاقتضاب فى التدليل .

ولقد كنا نأمل أن يكون فى التقرير شىء من الترتيب المعقول على هذه الشاكلة مثلا .

(١) موقف العرب .

(٢) موقف الصهيونيين .

(٣) اعتبارات عامة : دينية وإنسانية وغير ذلك .

(٤) تعليقات اللجنة على الحقائق والآراء .

(٥) الاقتراحات النهائية التى تكون بمثابة النتائج لكل ما تقدم .

(٦) الملحق . أو الملاحق . لزيادة الإيضاح .

غير أن شيئاً من هذا أو مثل هذا لا يكاد يوجد فى التقرير فهو مرتبك أشد الإرتباك . وهذا مايجب أن ينتبه إليه كل من يريد التوصل إلى حقيقة مرماه .

الفصل الثانى

الاستعمار والصهيونية

١

يستند التقرير إلى مبدأين . مبدأ إستعمارى وآخر صهيونى فالإستعمارى يرمى إلى بقاء وضع العرب خطراً على الصهيونيين وإلى بقاء وضع الصهيونيين خطراً على العرب . وهذا هو مبدأ « فرق تسد » جاء به فى التقرير بكل صراحة . طالبا تنفيذه بكل إحكام .

فالتقرير يؤكد ضرورة إزدياد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين إزدياداً سريعاً مطرداً حتى يتعادل الطرفان المتعاديان ويؤكد ضرورة عدم الرجحان لأية كفة على الأخرى . كما ورد فى المادة الأولى من الإقتراح الثالث (ص ٣) من أنه « يجب ألا يتغلب اليهود على العرب ويجب ألا يتغلب العرب على اليهود » . ويؤكد أيضا أن دولة فلسطين يجب ألا تكون عربية ، كما أنها يجب ألا تكون يهودية كما ورد فى المادة الثانية من الإقتراح نفسه من أنه « يجب ألا تكون دولة فلسطين يهودية ، كلا ولا عربية » . ثم يؤكد (وهذا هو بيت القصيد) ضرورة وجود سيطرة أجنبية على الدولة العربية — اليهودية

المزمع إنشاؤها ، وبقاء السيطرة الأجنبية عليها إلى أجل غير مسمى ، أو كما يقولون إلى أن يتآلف الطرفان ويتكون منهما شعب منسجم واحد (أى إلى أن يلج الجمل فى سم الخياط) .

فالمقصود حقيقة هو دوام السيطرة الأجنبية على فلسطين وتبريراً لدوام هذه السيطرة الأجنبية تقول اللجنة فى اقتراحها الرابع (ص ٤) ماهذا نصه : « اننا توصلنا الى استنتاج أن العداوة بين اليهود والعرب ، وعزم كل منهما خاصة على جعل السيطرة فى يده ، بواسطة القوة اذا اقتضى الأمر ، لا يمنع مجالا كبيرا من الشك فى نشوب نظامى داخلى من شأنه أن يهدد السلم العالمى . وعلى هذا فاننا نقترح مادامت هذه العداوة موجودة ، أن تبقى فلسطين تحت الانتداب الحاضر وبينما يتم اتفاق الأمم المتحدة على الوصاية »

ولا يخفى ما فى هذا النص من اعتراف صريح بوجود عداوة متأصلة بين العرب واليهود ، عداوة من شأنها تهديد السلم العالمى . فى ظل أى حكم ترعرعت هذه العداوة حتى استفحل أمرها ؟ ومن المسؤول عن خلق هذا الوضع السيء الذى « من شأنه أن يهدد السلم العالمى » ؟ لاشك فى أن الإستعمار البريطانى هو المسؤول عن كل ذلك تجاه الأمة العربية وتجاه آية مؤسسة دولية تهدف إلى توطيد السلام

٢

وللتقرير مبدأ صهيونى هو فى الحقيقة متمم للاستعمار . ولكننا لخطورته أولا . ولتأكيد التقرير عليه ثانياً . آثرنا فصله عن زميله فى سياق هذا الحديث . ومجمل القول فيه هو أن التقرير الإنكليزى — الأمريكى أغدق من العطف على الصهيونيين مالم يكن يخطر ببال . وأقر فى سبيل مساعدته إياهم مالم يقره العقل . ولا يستسيغه الوجدان . حتى اننا لنقرأ فى صفحته السادسة (فقرة ٦) ماهذه ترجمته على علاته :

« الوطن القومى اليهودى موجود فى فلسطين ؛ موجود على أساس وعد بلفور . فقد يفكر البعض فى أنه الوعد كان خطأ ، وأنه كان يجب ألا يعطى . وقد يفكر البعض الآخر فى أنه للوعد مفهوما واسع النطاق ، وأنه من الممكن القيام بحركة استيطان تكون من أبرز ماشهده التاريخ جرأة وخطورة . غير أنه من العبث الدخول فى جدل هول : أى الرأيين مصيب . فالوطن القومى قائم هنالك . متغلغل جذوره فى أعماق تربة فلسطين . لا يستطيع الجدل نفى وجوده كلا ولا نفى ما انجزته الطلائع الصهيونية » .

ومعنى هذا بلغة أصرح هو أن الوطن القومى اليهودى (بقطع النظر عن تحديد معناه) قائم فى فلسطين على أساس وعد بلفور . فالوعد ناجز والوطن موجود . وعلى هذا .

(١) من العبث مناقشة وعدنافذ (خطأ كان أم صواباً)

(٢) لابد لنا من التسليم بالأمر الواقع والاعتراف بالوطن القومى اليهودى القائم فى فلسطين .

أما جوابنا عما ترتئيه اللجنة فهو :

(١) أنه ليس من العبث النظر فى وعد بلفور من حيث الخطأ أو الصواب ، لا بل من الواجب النظر فى أمره ، ذلك لأن مايبنى على الباطل فهو باطل .

(٢) أن العدل والمنطق لايقران الإعتراف والتسليم بالأمر الواقع لمجرد كونه واقعاً . فالخطأ الواقع تجب إزالته إن أمكن ، وإلا فمن الواجب إيقافه عند حده . وعرضاً نسأل اللجنة : لماذا لم تسلم بريطانيا والولايات المتحدة بالأمر الواقع مثلا فى اذربيجان وفى أندونسيا مع أن هذين القطرين هما ليسا للانكلوسكسون بمثابة فلسطين للأمة العربية ؟

ثم تتمادى اللجنة فى سبيل الغرض المفضوح ، فتقترح تقديم وعد جديد للصهاينة يتعدى حدود وعد بلفور ، ترمى به إلى « الاحتفاظ بالوطن القومى » وإلى « تنميته » عن طريق

إستمرار الهجرة . وفى هذا الصدد يقول التقرير فى صفحته السادسة (فقرة ٧) ماهذه ترجمته على علاته : « انه الحكومة الفلسطينية اذا صاغيت برفاهية الشعب الفلسطينى كافة : لا يسعها انه تتجاهل مصالح مثل هذا الجزء الكبير من السكان . انه لا يسعها أنه تتجاهل حاتم انجازه فصول الخمس والعشرين سنة الأخيرة . فلا بد لأية حكومة فلسطينية ، قائمة بواجبها نحو سكان هذا القطر ، من أنه تبذل قصارى جهدها لا فى سبيل الاحتفاظ بالوطنية القومى فحسب ، بل فى سبيل نموه النمو المعقول أيضا . وهذا حسب رأينا يستلزم الهجرة » .

فالباطل الذى تجب إزالته إن أمكن (وإلا فمن الواجب إيقافه عند حده) هو فى نظر اللجنة حادث لا يجب الإحتفاظ به فحسب ، بل تجب تنميته أيضاً . فياله من منطق فاسد ، أغرق فى الجور وفى الباطل .

الفصل الثالث

التذرع بالانسانية

ولقد اتخذت اللجنة من المبادىء الإنسانية ذريعة لدعم الصهيونية ، فجاءت بما يأنف الصهاينة أنفسهم من أن يتذرعوا به ، كما يدل « موقف اليهود » الذى أفردت اللجنة له الفصل الخامس من تقريرها . فلست ترى فى موقفهم هذا أية إشارة إلى ماتوسلت به اللجنة من المبادىء الإنسانية فى سبيل دعم قضيتهم . إن « موقف اليهود » كما سيتضح لنا عند التحدث عنه إنما هو موقف الطموح ، المستأثر ، المعتـــدّ بنفسه ، الذى يطالب بما يريد لأنه يريده . ولكن للّجنة الإنكليزية — الأمريكية أسلوبها وهدفها ، و « إنسانيتها » .

١

وجدر بنا قبل الإشارة إلى إنسانية اللجنة هذه ، أن نتذكر بعض ما أظهره الحلفاء من إنسانية بعد الحرب العالمية الأولى وذلك للشبه الكبير بين هذه وتلك ، على الرغم مما حدث بين الحربين العالميتين من عبر ، وكوارث ، وآلام . فلقد أظهر زعماء الدول الكبرى المنتصرة حينذاك (وهى انكلترة . وأمريكا . وفرنسا) عطفهم على الأقليات البشرية فى مختلف الدول الصغرى (فى بولندة . ورومانيا . وجكوسلوفاكيا .

ويوغوسلافيا . والمجر) وضغطوا على هذه الدول الصغرى ضغطاً شديداً باسم العدل والإنسانيه ، وعقدوا معها مايدعى بمعاهـــدات الأقليات التى أصبحت تؤلف جزءاً مهماً من معاهدات صلح باريس . فكانت تلك المعاهدات على زعمهم عملا ناصعاً من أعمال البر والإحسان .

غير أن الواقع على ما أثبته التاريخ هو :

(١) إن اليهودية العالمية هى التى أوحت بالمواد الخاصة بحقوق الأقليات وامتيازاتهم ، وأن اليهود أنفسهم رغبوا فى التستر باسم الأقليات بدلا من الاشارة الصريحة اليهم فى تلك المعاهدات .

(٢) ان اليهود فى رومانيا وبولندة خاصة أحرزوا بموجبها أكثر من المساواة فى الحقوق السياسية والمدنية ، وإن ما أحرزوه من إمتيازات . لم يكن يتفق وسيادة الأمم التى كانوا هم أقليات فيها .

(٣) إن النتيجة كانت وبالا هائلا على اليهود أنفسهم ، إذ استفحل على أثرها « الاضطهاد السامى » حتى قصم بمرور الزمن ظهور عشرات الألوف من أفرادهم . فهذه حقائق مؤلمة أثبتها التاريخ إثباتاً لايقبل الجدل . وهى إنما جاءت ويا للأسف باسم الإنسانية ، وحفظ حقوق الأقليات .

٢

أما الإنسانية التى أنجبتها الحرب العالمية الثانية ، والتى تذرعت

اللجنة بها فى سبيل مطامع الصهيونية وجشع الاستعمار ،فانها إنسانية أسوأ من تلك مقصداً وأشد منها ظلماًوعدواناً . وهى إنما جاءت :

(١) لمساعده اليهود (الصهيونيين) ،

(٢) على حساب العرب .

(٣) لقاء ماحل باليهود فى أوربا من اضطهاد النازية والفاشية . وما لاقوه من ويلات الحرب العالمية الثانية .

هذه هى النقاط الاساسية الزائفة التى تبجحت اللجنة بها وهى النقاط الاساسية التى لم تظهر فى التقرير الانكليزى — الامريكى بهذا الترتيب ! ولا بهذه الصراحة . فلذا يجدر بالقارىء أن يضعها نصب عينيه لأننا سنأتى على ايضاحها بهذا الترتيب نفسه . مسترشدين أولا بالاقتراح الاول (ص ا) من تقريرهم ! وهو الاقتراح « الانسانى » الذى افتتحت اللجنة به تقريرها وجعلته دعامة حججها فنقول :

(١) المقصود بعطف اللجنة وتأييدها هم اليهود . واليهود هم موضوع العناية كما يدل متن التقرير . وشرحه وعنوانه المكتوب على ظهر الغلاف . وبالرغم من هذا فان اللجنة افتتحت تقريرها باسم الانسانية المطلقة ، وبالعطف على « المشردين » من بنى الانسان « على اختلاف العناصر والاديان » وتادت بمد يد المعونة اليهم كافة تمهيداً لما تريده من مد يد المعونة الى اليهود خاصة . وهى إن جازلها الخروج عن حدود

مهمتها الخاصة . باسم الانسانية . فلن يجوز لها أن تفعل ذلك في سبيل نصرة جانب (حتى ولو كان انسانياً) على جانب انساني بريء . هو جانب العرب المنكوبين بالصهيونية . وفي هذا السبيل تناشد اللجنة حكومتها بان تسعيا حالا لتنفيذ ما اقره دستور الامم المتحدة من «احترام ورعاية شاملين لحقوق البشر كافة . والحريات الأساسية . للجميع ذكورا وأناثا على اختلاف العناصر . واللغات . والاديان» . فهل درت اللجنة ياترى أن العرب بشرا ايضا ؟ وأن المسلمين الذين احتجوا لديها (على الصهيونية) بشر أيضا ؟ وأن مسيحي فلسطين المتفقين قاطبة مع اخوانهم المسلمين هم بشر أيضا ؟ فلئن أراد زعماء الانكلوسكسون مساعدة اليهود بعد الحرب العالمية الاولى . باسم الاقليات البشرية . فإن اللجنة تريد الآن مساعدة الصهيونيين باسم الحرية . والانسانية المطلقة .

(٢) فعلى حساب من تريد اللجنة مساعدة الصهيونيين ؟ إنها تريد مساعدتهم على حساب العرب . كما تدل الجملة الاولى من اقتراحها الاول . حيث تقول :

«اننا نقر بأنه ما حصلنا عليه من معلومات عنه مختلف الأقطار . باستثناء فلسطين . لا يدع مجالا للأمل في الحصول على مساعدة تذكر في سبيل ايجاد مأوى لليهود المضطرين الى ترك اوربا . أو الراغبين في تركها» . فلا بد لنا نحن كما لا بد

لكل من يبتلى بدراسة هذه الجملة . من أن نتساءل ماهى المعلومات التى حصلت عليها اللجنة حتى استثنت فلسطين وحدها من بين مختلف الأقطار ؟ أهى المعلومات التى استقتها من مختلف المصادر العربية حكومية كانت أو شعبية ، أم هى معلومات اللجنة عن الانسانية المعذبة فى أوربا ؟ وبديهى أنه ليس فى هذه النواحى الثلاث مايخول استثناء فلسطين من بين مختلف الأقطار . فى ايجاد مأوى لليهود « المضطرين » على ترك اوروبا . أو « الراغبين » فى تركها . فالواقع هو أن اللجنة تريد مساعدة اليهود . على حساب العرب بقطع النظر عما لديها من معلومات . وأن ماتتذرع به من معلوماتها عما أصاب اليهود فى اوربا من آلام الاضطهاد . وويلات الحرب . لن يخولها مطلقا أن تقترح اضهاد شعب برىء فى سبيل الترفيه عن شعب آخر . على أن اللجنة فضحت نفسها بنفسها عند مالم تقصر همها على إيجاد مأوى لليهود « المضطرين » ، على ترك اوروبا . بل شملت الى جانبهم اليهود « الراغبين » فى الهجرة أيضاً . وهذا بطبيعة الحال مايتوقعه منها أثرياء الصهيونيين الناعمين فى أوطانهم ، كى لاتكون هنالك عرقلة فى سبيل هجرتهم الى فلسطين . إذا مارغبوا فى الهجرة لأى غرض كان.

(٣) أما مايشير اليه التقرير من النكبات الهائلة التى حلت باليهود من جراء الاضطهاد النازى والفاشى ومن جراء الحرب ايضا ، فأنه أمر لاريب فيه . ونحن إن تأملنا لما يحلّ بنا من

سوء ، فلقنا نتألم ايضا لما يحل بغيرنا من سوء . غير انه كان يجب على اللجنة الا تتناسى أن النازية والفاشية أصبحتا فى خبر كان . وان منكوبى اليهود اصبحوا لايختلفون عن غيرهم من ملايين المنكوبين فى أوربا . وان الفظاعة فى كلا الحالين أصبحت على حد سواء ، ولئن أفردت اللجنة (الفصل الثانى) من تقريرها لتبيان ما أصبح عليه اليهود فى اوربا من وضع اليم ، إن فى وسع غيرها ان يفرد فصولا لتبيان ما أصبحت عليه الملايين من غير اليهود من وضع يجد أليم . فليس من العدل أو الأنسانية فى شىء أن يعنى باليهود على شاكلة خاصة ، فهم ليسوا فى نظر العالم « شعب الله المختار » والعدل يقضى بأن يكون لهم نصيب مما يجب أن تناله أوروبا من مساعدة لانتقاعس نحن العرب عن المساهمة فيها بمقدار طاقتنا

والواجب يقضى بأن يعود « المشردون » من اليهود الى اوطانهم التى ترعرعوا فيها . ليساهموا فى إنشاء حياة جديدة على مايرام من الاسس الديموقراطية . ثم انه ليس من الحكمة « الديموقراطية » أن يعمل الأنكلوسكسون على تنفيذ ما كان يرمى إليه هتلر . زعيم النازيين . من إبعاد اليهود عن اواسط أوروبا ، عن البلاد التى استوطنها أباؤهم وأجدادهم منذ زمن بعيد

٣

ومهما يكن من أمر فان اللجنة اعتبرت ماورد فى اقتراحها الاول من التذرع بالانسانية . كافياً لتقديم اقتراحها الثانى

(ص ٢) القاضى بالسماح حالا « لمائة الف يهودى من ضحايا النازية والفاشية » بالهجرة الى فلسطين ولقد افتضح أمر هذا الاقتراح بين الناس . فلا حاجة بنا الى التأكيد على جوره الأعمى . وعدوانه الصريح ، غير أنه لابد لنا من الاشارة إلى ماورد فى تعليق اللجنة على هذا الاقتراح الغاشم . فهم يقولون فى الصفحة الثالثة (فقره ٥) ماهذه ترجمته : « يجب أن يعلم الذين يعارضونه وقول هؤلاء اليائسين بأننا اخذنا بنظر الاعتبار جميع ماعرضوه علينا واننا نأمل منهم ان يعيدوا النظر فى الموقف . وأن يقدروا العوامل التى ادت بنا الى ماتوصلنا اليه من نتيجة وأنهم إذا لم يهتدوا الى تقديم المساعدة ، فلا اقل من أن يجمعوا على تعمير وضع هؤلاء المنكوبين » . فيا للعجب العجاب ! ألم تعلم اللجنة بأن فلسطين تضم الآن مئات الوف من هؤلاء « اليائسين » و« المنكوبين » الذين يشعر الفرد منهم ، على حد قول التقرير نفسه (ص ٢٧ فقرة ٥) بعظم الفخر من جهة . وشديد الخيبة من جهة اخرى . « بالفخر لانه جعل من الصحراء والمستنقع ارضا تدر لبنا وعسلا وبالخيبة لحرمانه من الاستقرار فى تسعة أعشار ارض اسرائيل التى يعتبرها ملكه هنا » . أهذا هو موقف

البائسين والمنكوبين ؟ ولهم غير هذا معهم مواقف العروبة الصريح الذى سنلاحظه فى الفصل الخامس عن موقف اليهود

ثم تذرعت اللجنة باسم العدل والحرية لتفسح للصهيونيين مجال الاستقرار فيما تبقى من أرض فلسطين أى « فى تسعة أعشار أرض أسرائيل التى يعتبرها ملكا لها ». فاعتبرت نظام انتقال الأراضى لعام ١٩٤٠ جائرا وهو النظام الذى ساعد العرب إلى حدما على الاحتفاظ بأراضيهم (كما أشار الملحق الرابع فى التقرير . ص ٦٥ . فقره ٢) وعلى هذا جاءت اللجنة باقتراحها السابع (ص ٧) تريد به أن تلغى ذلك النظام وأن تستبدل به نظاما يستند إلى مبدأ الحرية فى بيع الأراضى واستعمالها وذلك تعريض فى العنصر والملة والعقيدة »

ومعنى هذا إن اللجنة تريد أن تقر نوعا ممقوتا من الحرية الإقتصادية . نوعا من الحرية شبيها كل الشبه بما أقره (علم الاقتصاد الكلاسيكى) الذى فتكت قواعده خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر فتكا ذريعا بحياة الألوف من العمال فى مختلف الصناعات .

ومجمل الخبر هو أن علماء الإقتصاد فى ذلك الزمان أكدوا على ضرورة احترام « حرية التعاقد » التى خولت أصحاب

المعامل أن يعطوا العمال أقل مايستطيعون إعطاءه من أجور وأن يشغلوهم أكثر مايمكن من الساعات يومياً . وكان هذا على أساس أن القضية لم تكن إلا قضية بيع جهود العامل وشرائها وأنه لم يكن من العدل (أو المصلحة الإقتصادية) أن تتقيد حرية أحد الطرفين فى ذلك البيع والشراء . وكثيراً ما استغل أصحاب المعامل تلك (الحرية الإقتصادية) إستغلالا فاحشاً . مستفيدين من كثرة العمال العاطلين ، حتى أنهم شغلوا من اضطرته المسغبة على الإشتغال ساعات طويلة بأجور تافهة . فكانت النتيجة أن أصبحت حياة العمال بسبب تلك (الحرية الإقتصادية) العوبة بيد الأثرياء ، يتصرفون بها كيفما يشاءون وحدث من جراء ذلك من المآسى مالا يكاد يصدقه العقل . فما كان من المجالس التشريعية إلا أن تدخلت فى الأمر ، بالرغم مما أبداه أصحاب المعامل من مقاومة شديدة باسم العدل والحرية والمصلحة الإقتصادية العامة . وكانت هناك (ولا سيما فى إنكلترة) قوانين عديدة لحماية جانب العمال من شر تلك الحرية الفاسدة .

فعلى تلك الشاكلة الإقتصادية المهجورة ، وباسم العدل والحرية أيضاً تريد اللجنة أن تطلق أيدى الصهاينة فى الحصول على مايريدون الحصول عليه من الأراضى الفلسطينية . مدعية بأنها إنما تريد أن تستند إلى « مبدأ الحرية فى بيع الأراضى »

أو « استثمارها ، أو استغلالها » فكما أن تلك الحرية الإقتصادية أهلكت فى حينها الألوف من العمال لانعدام التكافؤ بينهم وبين أصحاب المصانع ، فإن ماتدعو إليه اللجنة الآن من حرية إقتصادية ينطوى حتما على « تشريد » الألوف من فلاحى العرب وملاكيهم أيضاً ، لانعدام التكافؤ بين جانب العرب وجانب الصهاينة المتمتعين برءوس أموال عظيمة . وتنظيمات محكمة ، ونفوذ عالمى خطير .

لقد استطاع الصهاينة شراء أجود الأراضى الفلسطينية بالرغم مما لاقوه من عراقيل فى سبيل الشراء . فماذا ياترى سيفعلون لو أطلقت لهم الحرية فى هذا السبيل ! ؟ ألم يكفهم ماحل بالفلاح العربى فى فلسطين من هلاك تدريجى حتى اقترحوا له هذه الطامة الكبرى باسم العدل والحريه ! ؟ وهل يأمل عاقل على وجه الأرض بأن عربياً يستطيع شراء شبر واحد مما يقع فى يد الصهاينة من الأراضى الفلسطينية ؟ فأين الحرية ! ؟ وأين العدل ! ؟

الفصل الرابع

إهمال العهـــود

١

ومن غريب ما نلاحظه فى التقرير الإنكليزى ــ الأمريكى هو أنه على إسهابه فى كثير من القضايا العرضية، لا يكاد يحوى شيئاً يذكر عن أمور هى من أهم أسس القضية الفلسطينية. ففى صدد وعد بلفور نجده يكتفى بالاشارة إلى أنه « من العبث » النظر فى هذا الوعد خطأ كان أم صواباً. أما فى صدد العهود التى قطعتها بريطانيا على نفسها للعرب فان التقرير لم يشر اليها إلا على الهامش (فى حاشية ص ٢٩)، مكتفيا بقوله بأن اللجنة « لم ترها الضرورى » النظر فى العهود التى قدمتها الحكومة البريطانية للشريف حسين خلال الحرب العالمية الأولى، تلك العهود التى « يفسرها العرب بأنها وعدت، من بين ما وعدت به، بأن تصبح فلسطين قطرا عربيا مستقلا ». ثم يعترف التقرير فى الحاشية نفسها بأن قضية العهود « تؤلف جزءا مهما من دعوى العرب » فهـــل يجوز لمحقق إهمال ما « يؤلف جزءا مهما » من دعوى أحد الطرفين !؟

يقضى العدل بالنظر فيما بيد العرب من مواثيق . والعدل يقضى بالنظر فى وعد بلفور ، فالوعد هو الأساس الرسمى الذى استند اليه تدفق الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ، واعتمد عليه الإنتداب البريطانى إلى حد بعيد . ففى سبيل العدل وجب علينا القاء نظرة على ما أهملته اللجنة ، لنرى ما انطوى عليه إهمالها من غمط حق العرب ، وغض النظر عن باطل الصهيونيين

٣

غير أنه يجدر بنا ألا نطيل الحديث بصدد بطلان وعد بلفور ، ذلك لأن القضية تعدت حدود الوعد ، حتى أصبح الوعد الواقع أبعد مدى من نفسه ، وأخطر منه مأربا . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان قضية بطلان الوعد (بالرغم من تجاهل المغرضين من الانكلوسكسون) أصبحت فى عداد البديهيات .

فلقد وعد الإنكليز فى عام ١٩١٥ ، باستقلال البلاد العربية ضمن حدود معينة كانت فلسطين داخلها ، وكان هذا الوعد من السر هنرى مكماهون (Sir Henry Mc mahon) بالنيابة عن الحكومة البريطانية إلى العرب بزعامة الشريف حسين بن على .

ثم فى عام ١٩١٦ عقدت بريطانيا سرا معاهدة سايكس — بيكو (Sykes - Picot) (مع كل من فرانسا وروسيا) على إقتسام البلاد العربية على شكل يناقض وعدها السابق للعرب

ثم فى عام ١٩١٧ أعطت للصهاينة وعد بلفور المناقض لكل من الوعدين السابقين . فلما افتضح الخبر ، واستاء العرب وهم حينذاك حلفاء الإنكليز فى ميادين القتـــال ، انتدبت الحكومة الإنجليزية هوغارث (D. G. Hogarth) ليهون الأمر فى نظر الشريف حسين . فكانت هناك خديعة جديدة إذ أكد هوغارث بالنيابة عن حكومته أن وعد بلفور لم يكن إلا عملا إنسانيا يراد به إيواء المضطهدين من اليهود ، بشرط ألا يتعارض إستقرارهم فى فلسطين « مع حرية الشعب العربى السياسية والاقتصادية » . فهدأ بال العرب بهذا الإيضاح الرسمى ، ولم يدروا بأنه بعيد كل البعد عن منطوق وعد بلفور الذى لم يضمن للعرب غير « الحقوق المدنية والدينية » .

ثم جاءت الحكومة البريطانية ، بتاريخ ١٦ حزيران عام ١٩١٨ بتصريح خطير جوابا عن مذكرة قدمها سبعة من وجهاء العرب ، كانوا يقطنون فى القاهرة ، وكانوا أمنـاء على مادار قبلا من مفاوضات بين مكماهون والشريف حسين ، وكانوا أيضا فى طليعة من ارتاب من موقف بريطانيا تجاه العرب بعد افتضاح معاهدة سايكس بيكو ، ووعد بلفور . فكان ذلك التصريح المخطير إيضاحاً رسمياً لموقف بريطانيا من القضية العربية ، ووعداً جديداً صرحت فيه بأنها إنما عملت وستظل تعمل لا فى سبيل طرد العثمانيين من سوريا وفلسطين والعراق

فحسب ، بل فى سبيل نيل هذه الأقطار الحرية والإستقلال أيضا ، وتعهدت فيه بأن يكون نظام الحكم فى كل من تلك المناطق حسب مشيئة السكان ، أى وفقاً لحق تقرير المصير الذى طالما تبجح به الحلفاء.

ثم تلا ذلك ، بتاريخ ٧ تشرين الثانى ، عام ١٩١٨ ، الإعلان الإنكليزى — الفرنسى لأهالى كل من سوريا وفلسطين والعراق ذلك الإعلان الذى ضمنت به الحكومتان الحرية والإستقلال لهذه البلاد العربية . فكان ذلك الوثيقة الخامسة المتعلقة بمصير فلسطين .

فإذا ماتأملنا فى أربع من الوثائق المذكورة آنفا (بقطع النظر عن معاهدة سايكس — بيكو) وجدنا وعداً بريطانياً للعرب سابقاً وعد بلفور ومناقضاً إياه ، ووعدين بريطانيين للعرب أيضاً تاليين وعد بلفور ومناقضين إياه كذلك . وعلى هذا فإن وعدهم للصهاينة باطل منذ يومه ، إلا إذا اعتبر الإنكليز عهودهم للعرب عهوداً كاذبة ، ووعدهم للصهاينة هو الوعد الحق . غير أن العدل لايقرهم على أن يدعوا الصدق مرة ، ويكذبوا مراراً ، فى قضية واحدة كان تدخلهم فيها على أساس غير مشروع .

هذا ما كان من أمر تلك العهود التى لم تعرها اللجنة الإنكليزية — الأمريكية أدنى إهتمام . وهى فى هذا الإهمال الفظيع إنما فعلت مايريده الصهاينة أنفسهم من إهمال وعد بلفور بعد أن تم لهم إستثماره ، وأصبحوا يتوقعون مساعدة أبعد

منه مدى ، وأوسع نطاقا . على أننا لانجارى اللجنة والصهاينة فيما يريدونه من العدول عن الحق ، فنردف ما أشرنا اليه من بطلان وعد بلفور باشارات أخرى تؤيد بطلانه ، فنقول :

إن الحكومة البريطانية منحت الصهاينة فى عام ١٩١٧ حقا فى بلاد (هى فلسطين) كانت لاتزال تحت سيادة دولة اخرى (هى الدولة العثمانية) . وأنه لم يكن يحق للحكومة الانكليزية أن تهب مالا تملك . على أن تسمية ما تعهدت به بريطانيا لليهود تصريحاً (Declaration) لن يبدل حقيقة كونه وعداً ربطت به بريطانيانفسها . وتمسك به اليهود ،وضمنه صك الانتداب — فلهذا السبب ، ولأن العرب اعتادوا تسمية ذلك التصريح « وعداً » ، آثرنا اتباع هذه التسمية فى سياق هذا الحديث .

٢ — إنه لم يكن يحق للحكومة البريطانية أن تعطى ذلك الوعد ، حتى بعد احتلالها الأراضى الفلسطينية ويقطع النظر أيضا عما كان بين الانكليز والعرب من حلف وعهود) ذلك لأن مصير أرض العدو كان يجب أن يتقرر فى مؤتمرات الصلح باشتراك الدول الحليفة ، لا أن يأتى القرار أمرا واقعا من جانب واحد . ولئن استساغ بعد ذلك بعض الحلفاء (لمآرب خاصة) ماحدث على أساس غير مشروع ، إنه ليس للعدالة أن تجاريهم فيما فعلوه .

٣ — إن المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الامم تنص فيما

يتعلق بالبلاد العربية بأن رغبات السكان يجب ان تكون أساساً يستند اليه الانتداب . وهذا بصفة قطعية مناقض للانتداب البريطانى ، ولوعد بلفور فى آن واحد .

فذلك هو الوعد الباطل . وذلك هو الوعد الذى حف منشؤه بالشبهات : فمن قائل بان الوعد كان جزاء اشتغال اليهودية العالمية ونجاحها فى إدخال أمريكا الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا . ومن قائل بأنه كان جزاء المساعدات المالية التى قدمها اليهود خلال تلك الحرب على سبيل القروض غير ان الوثائق والسجلات لاتؤيد ذلك . كما انها لاتحتوى على مايبرر القول بأن الوعد كان جزاء اختراع وايزمان نوعا من المتفجرات .

على انه كان للوعد حافزان مهمان (كما أشار جورج انطونيوس . فى ص ٢٦١ من كتابه عن **اليقظة العربية** الذى اصدره بالانكليزية عام ١٩٣٩) . أحدهما رغبة بريطانيا فى استمالة صهاينة الدولتين العدوتين (المانيا والنمسا) الى جانب الحلفاء . فى الوقت الذى كان فيه هؤلاء الصهاينة يفاوضون الدول الوسطى (أى دول العدو) لنيل « وعد بلفور » عثمانى فكان فى اعطاء الانكليز الوعد المنشود ربط لمصالح هؤلاء الصهاينة بنصر الحلفاء . وكان فيه تخفيف من عداء يهود الحلفاء أنفسهم للدولة الروسية الحليفة . وكان فيه اغراء ليهود روسيا فى العمل على استمرار دولتهم فى الحرب ، بعد ما كان من

اشتراكهم فى القضاء على العهد القيصرى . فهذا هو مايدعى بالحافز السياسى لاعطاء وعد بلفور . أما الحافز الآخر فهو الاستعمارى الذى رعاه اللورد كتشنر (Lord Kitchner) حتى اقتنعت به الحكومة البريطانية وأصبح من جملة أسس سياستها الخارجية . مضمونة أن السيطرة البريطانية على فلسطين . او على جزء منها ، أمر ضرورى لاستمرار النفوذ البريطانى فى مصر والسيطرة على قناة السويس . وأنها فى الوقت نفسه امر ضرورى لحفظ مواصلاتهم البرية مع مختلف البلاد الشرقية فكان فى هذا الحافز وحده مايكفى لاعطاء وعد بلفور .

واذا كان هدف انكلترة من وعد بلفور على هذه الشاكلة من المصلحة الاستعمارية . فان الصهاينة لم يهدفوا من الوعد الى أقل من انتزاع قطر عربى من أيدى سكانه ظلما وعدوانا .

فما أعظم الفرق بين وعد الانكليز للصهاينة من جهة وعهودهم للعرب من جهة أخرى ! فلقد كان الداعى لدخول العرب فى العقد رغبتهم فى نيل الحرية والاستقلال فى بلادهم ومنها فلسطين . وعلى هذا اتفقت معهم الحكومة البريطانية ووعدتهم بالمساعدة جزاء خروجهم على الدولة العثمانية ، واشتراكهم فى القتال الى جانب الحلفاء ، ولقد أنجز العرب ماعليهم من العقد انجازا تاما . ولم يبر الجانب المقابل بنصيبه منه . هذا مع أن العرب أسدوا لحلفائهم الانكليز فى تلك الحرب العالمية

« خدمات لاتقدر بثمن » على حد قول الجنرال أللنبي (Edmund Allenby) نفسه . كما اشار المستر توماس ريد (Thomas Reid) فى خطاب القاه على اعضاء جمعية اسيا الوسطى الملكية فى لندن . بتاريخ ٩ كانون الثانى ، عام ١٩٤٦ ولخطاب المستر ريد (وهو عضو فى مجلس العموم البريطانى) اهمية كبيره نظراً لأن الرجل كان عضوا فى لجنة تقسيم فلسطين عام ١٩٣٨ ولأنه من شواذ الساسة الانكليز فى اعتقاده بأن ، خير السياسة عادلها .

أما ما أشار اليه الجنرال أللنبي من تقديم العرب « خدمات لاتقدر بثمن » لحليفتهم بريطانيا . فانه أمر يطول شرحه . راننا لانؤثر الخوض فيه بالرغم من أهميته فى ايضاح قضية العرب وتأييدها . فنحن لم نقصد من البحث الذى بين أيدينا الا الى الاشارة الى الحقائق المجردة لنرى ماأهملته اللجنة الانكليزية الأمريكية من حق وما صفحت عنه من باطل .

وليعلمن القارىء الكريم بأن التفصيل فى هذه الحقائق ميسور والبراهين وافرة وليس أحسن لمن يريد الايضاح العلمى . والحجج الدامغة ، من الرجوع إلى كتاب جورج نطونيوس الذى اشرنا اليه فيما سبق من الحديث . فى فصله العاشر . والحادى عشر . والثانى عشر . والثالث عشر . بحوث علمية هى على التوالى . فى الثورة العربية . وأثرها المباشر ، ونصيب العرب فى الحرب . والعهود المتناقضة . وفى ملحق

الكتاب يجد القارىء نصوص الوثائق التى أشرنا اليها آنفا . كما يجد نصوص غيرها من الوثائق المهمة . وعلى سبيل المثال بصدد نصيب العرب فى تلك الحرب العالمية نذكر ماورد فى كتاب انطونيوس (ص ٢٣١) من أن ما أحدثه العرب من خسارة فى الجيش العثمانى لغاية آذار ١٩١٨ . تقدر بما لا يقل عن (٣٥،٠٠٠) جندى من قتلى وجرحى وأسرى هذا فضلا عن العدد العديد من الجنود العثمانيين الذين اشغلهم العرب فى حفظ خطوط المواصلات والدفاع عن الحاميات . وفى هذا الصدد يقول المستر ريد فى خطابه المشار اليه آنفا . بأن طلب تركيا الى الشريف حسين اعلان الجهاد على الحلفاء . كان أمرا خطيرا جدا . لاسيما بالنظر لوجود مائة مليون مسلم فى الهند . وإن رفض الشريف اعلان الجهاد (نظرا لما دار بينه وبين مكماهون من مفاوضات) كان المساعدة الاولى لبريطانيا العظمى . وهى فى نظر المستر ريد مساعدة ، ذات أهمية ن الموضوع ، كبيرة ، وكثيراً مانسيت علاقتها بهذا الموضوع .

ثم هل يعلم احد مالذى كان يحدث لو أن تلك القوة العربية انضمت الى جانب الالمان والعثمانيين عن ثقة بما عرضه هذا الجانب على العرب من عهود . وريبة فيما ظهرت بوادره فى الجانب الانكليزى من خداع ؟ أن ما كان يحدث كما لا يخفى على اللبيب هو أن مابذله العثمانيون من رجال ومال

وعتاد لمقاومة الثورة العربية . كان يتجه ضد الانكليز مضافاً إليه ما كان فى الجانب العربى من قوة كبيرة . وفى هذا خسارة الجيش البريطانى عشرات الألوف من رجاله . ومئات الملايين من نقوده . ولـكن شيئا من هذا لم يحدث . إذ تمسك العرب بوعودهم . فاستفـاد الانكليز . وأفادوا الصهاينة . واضروا بحلفائهم العرب .

وصفوة القول هى أن مافى يدالعرب من عهود . انما هى عهود تثبت حقهم الصريح الذى حالفوا بريطانيـا من أجله . وارخصوا الأرواح فى سبيله .

وأن ما فى أيدى الصهاينة من وعد بلفور ، انما هو وعد باطل المنشأ ، فاسد المبدأ ، جائر الغاية .

وأن اللجنة الانكليزية — الأمريكية بعدت عن العدل بعد السماء عن الأرض إذ هى « لم ترض الضرورى » النظر فى تلك العهود التى « تؤلف جزءا مهما من دعوى العرب » وإذ هى رأت أن « من العبث » النظر فى وعد بلفور .

على انه كما أشار المستر ريد « لم يحدث شىء طوال هذه المدة من شأنه أن يلغى أى واحد من تلك العهود دون موافقة العرب . والعهود لايمكن أن تنقض من قبل جانب واحد الا إذا رغبنا فى أن نقلد القيصر . وهتلر . واعتبرنا المعاهدات قصاصات ورق » .

الفصل الخامس

موقف اليهود

ولنأت الآن إلى «موقف اليهود» الذى أفردت اللجنة له الفصل الخامس من تقريرها ولنمعن النظر فيه ، على خلاف مافعلت اللجنة إذ مرت به مر « الكرام » ! فلموقف اليهود خطورة عظيمة وخطر جسيم . وهو ، إلى جانب « موقف العرب » ، يؤلف خلاصة مايجب أن يهتدى به فى حل المعضلة الفلسطينية .

والذى يأمله المرء من أية لجنة محايدة . تريد حل المعضلة حلا عادلا ، هو أن تتدبر الموقف بالنظر إلى ثلاثة أمور :

١ — ما الذى يريده الصهاينة ؟

٢ — إلى أى شىء يستندون ؟

٣ — هل لهم حق فيما يريدون . وفيما يستندون اليه ؟

غير أن اللجنة ضربت صفحا عن مثل هذا المنحى العادل واكتفت بذكر مايريده الصهاينة عاجلا . ومايحلمون بتحقيقه آجلا . فليس ثمة أى ذكر لأسانيدهم فى الفصل الخاص بموقفهم فاما أن يكونوا قد أعيتهم الحجة . وإما أن تكون حججهم قد بلغت من السخافة حدا تعذر معه ذكرها حتى على اللجنة الإنكليزية — الأمريكية .

ومهما يكن من أمر فان موقفهم ثابت على صفحات التقرير شوت الظلم على صفحات التاريخ . وما علينا إلا أن نتدبره على علاته فنقول إن موقفهم فى التقرير يتألف من إحدى عشرة مادة . ضمنت الأولى منها خلاصة الموقف . وهذه ترجمتها :

« استمعت اللجنة الى دعوى اليهود التى عرضت عليها بتفصيل تام ، وشواهد مدونة جزيلة ، فمثل ثلاث جلسات علنية فى واشنطن من قبل الصهيونيين الأمريكيين وفى لندن مثلها من قبل الصهيونيين الانكليز ، والأجزل منها جميعا فى بيت المقدس مثلها من قبل الوكالة اليهودية . فكانه أساس سابر سوله اليه واعمرا فى جميع الأحوال ، وهو مايدعى بمنهاج بلتمور (Biltmore Programme) لعام ١٩٤٢ مضافا اليه الطلب باصدار مائة ألف جواز بالهجرة ، على أن يكون اصدارها فورا لتخفيف ما فى أوربا من كرب ويمكنه تلخيص منهاج : بلتمور فى نقاط ثلاث : (١) يجب على الدولة المنتدبة أن تسلم السيطرة على الهجرة الى الوكالة اليهودية (٢) يجب عليها الغاء قيود بيع الأراضى (٣) يجب عليها أن تزحف علنا الى انشاء دولة يهودية عاملا يصبح لليهود

الوكالة اليهودية » ولقد أردفت اللجنة هذا المطلب الثالث بالجملة التالية : « على أنه يجب أن نعلم بأنه طلب انشاء دولة يهودية يتعدى ضمانات وعد بلفور وضمانات الانتداب ، وأن رئيس الوكالة اليهودية تخلى عنه منذ أمد غير بعيد ، أى فى عام ١٩٣٢ ».

فهذا هو موقف الصهاينة الذى يجدر بنا أن نعيد النظر فيه لأنه ، ويا للعجب ، يؤلف الدعوى المقابلة لدعوى العرب وهو يتألف من مطاليب أربعة نذكرها على الترتيب التالى لكى يسهل علينا النظر فى أمرها ، وهى :

١ — جعل السيطرة على شؤون الهجرة فى يد الوكالة اليهودية .

٢ — السماح فوراً لمائة ألف يهودى بالهجرة إلى فلسطين

٣ — الغاء قيود بيع الأرض .

٤ — إنشاء دولة يهودية .

أما المطلب الأول فانه لا يتفق والسيطرة البريطانية وعلى هذا فقد ضربت اللجنة عنه صفحا دون تعليل أو برهان ، حتى كأن مافيه من سخافة واضحة أغنتها عن البيان .

وأما المطلب الثانى القاضى بالسماح فوراً لمائة ألف يهودى بالهجرة إلى فلسطين فقد أجابته اللجنة إجابة تامة كما أنها أجابت المطلب الثالث الذى يؤدى إلى انتقال ملكية الأراضى من أيدى العرب إلى أيدى اليهود . ولقد مر بنا (فى الفصل

الثالث ، مادة ٣) ماعليه هذان الاقتراحان من سقم السبب ، وجور الغاية ، فلا حاجة بنا إلى التكرار .

أما المطلب الرابع ، فلا همية من جهة ، ولتعارضه مع مصلحة الإستعمار البريطانى من جهة أخرى ، فقد عنيت اللجنة بدحضه ، فخطمته بجملة واحدة ذات ثلاثة أسباب ، هى مخالفة الطلب لوعد بلفور ، ومخالفته فحوى الانتداب ، وتخلى رئيس الوكالة اليهودية عنه فى عام ١٩٣٢ .

ولئن رفضت اللجنة مطالب إنشاء دولة يهودية فى فلسطين أنها اقترحت فى أماكن أخرى من تقريرها مايوجه الخطأ فى سبيل إنشاء هذه الدولة . فذكرت ما أشرنا اليه آنفا (فى الفصل الثانى مادة ٢) من أن قضية إنشاء وطن قومى يهودى أصبحت أمراً مفروغاً منه ، وعلى هذا « فهو بريء حكومة فلسطين قائمة بواجبها تجاه سكان هذا القطر . منها أن تبذل قصارى جهدها لا فى سبيل الاحتفاظ بالوطنية القومى فحسب بل فى سبيل نموه النمو المعقول أيضا ، وهذا حسب رأينا يستلزم الهجرة » .

فالقرار الذى يجعل إنشاء الوطن القومى أمراً مفروغاً منه ويطلب بذل قصارى الجهد لتنمية هذا الوطن القومى عن طريق إستمرار الهجرة ، إنه لقرار يوافق مطلب « إنشاء الدولة

اليهودية ، إلى حد بعيد . وهذه هى النقطة الثالثة التى جاء بها التقرير فى صالح الصهاينة .

والذى يبدو لنا هو أن فى إجابة بعض المطالب الصهيونية ورفض بعضها الآخر شيئاً من التوفيق بين هدفى الاستعمارين البريطانى والأمريكى . فان أمريكا (على مايظهر) وضعت نصب عينيها إنشاء دولة صهيونية تكون بؤرة النفوذ الأمريكى فى هذا الشرق العربى . أما إنكلترة فانها لاتريد أكثر من إنشاء الوطن القومى اليهودى الذى تكون هى حاميته وحافظة التوازن بينه وبين الكفة العربية ، لا فى سبيل هذا وذاك ، بل فى سبيل استمرار نفوذها فى هذه الربوع على الشاكلة التى تعودتها فأتقنت إستعمالها . وعلى هذا فان رفض اللجنة مطلبين من مطالب الصهاينه إجابة لوجهة النظر البريطانية . وأن فى إجابتها المطاليب الأخرى إجابة لوجهة النظر الأمريكية .

وعرضا نقول بأننا إذا ما اعتبرنا الاستعمارين (فى حديثنا هذا) شيئا واحدا على اختلافهما فى الهدف ، فذلك (أولا) لأن موقفنا هو رفض أى إستعمار كان (ثانيا) لأن التقرير بسبب اتفاق الأعضاء عليه ، يعتبر صادرا من جهة واحدة هى الانكليزية — الامريكية . على أن محاولتنا التمييز بين اتجاه كل من هذين الاستعمارين لا تخلو من فائدة فى سبيل مكافحة كل منهما منفردا أو مجتمعا بزميله (وإلى شىء من هذا التمييز يشير القسم الثانى من الفصل السابع) .

فذلك هو مآل المادة الأولى التى استوعبت « موقف اليهود » استيعابا تاما فلو أن الفصل الخاص بموقفهم اقتصر على مادته الأولى لكان أوفى بالقصد دون ماتكلف أو إبهام إلا أنه أردف مادته الأولى بعشر مواد أخرى ، اسهاباً ، وأطناباً ، كأن لم يكن من اللائق أن يتألف الفصل الخاص بموقف اليهود من مادة واحدة ، أثبت التقرير نفسه بطلان بعضها ، وترك بعضه الآخر فى وضع هو أبعد ما يكون من الاقناع

٣

فى (المادة الثانية) تخبرنا اللجنة بأنها استمعت إلى شهادات يهود غير الصهيونيين فى أمريكا وفى انكلتره ، هذه الفئة المناوئة لمآرب الصهيونية ، الفئة الداعية إلى بقاء كل يهودى فى موطنه ، دون تفريق بينه وبين سائر المواطنين ، واستمعت إلى شهادات الصهيونيين الربنيين الذين يريدون فتح باب الهجرة إلى فلسطين لأغراض دينية فقط . واستمعت إلى شهادات ممثلى يهود الشرق الاوسط الذين يخشى الكثير منهم مافى الصهيونية السياسية من خطر يهدد علاقتهم الودية بالعرب

نعم استمعت اللجنة إلى شهادات الأقسام الثلاثة من اليهود وهم فى الحقيقة جميع اليهود باستثناء الصهيونيين السياسيين ذوى القومية العدائية والمآرب الفتاكة غير أن اللجنة لم تعر

آراء تلك الأقسام الثلاثة أى إهتمام فى تقريرها ولو أنها قصرت همها على مآربهم مابقيت هنالك بين العرب واليهود مشكلة فلسطينية . غير أن اللجنة عملت على العكس من ذلك تماما ، إذ قصرت همها على مآرب الصهيونيين السياسيين دون غيرهم وهى بعملها هذا ، خالفت العدل من جهة ، والواقع من جهة أخرى ، إذ نطقت باسم اليهود كافة ، بينما المقصود هم اليهود الصهيونيون (السياسيون) .

وليعلمن القارىء الكريم ان الكثير من عقلاء اليهود فى أمريكا وفى بريطانيا وفى سائر أنحاء العالم هم غير صهيونيين . لايريدون الا ان يعيشوا فى مختلف أوطانهم كسائر المواطنين فى أمن وسلام ، وأنهم كانوا ولايزالون . يكرهون مآرب الصهيونية (السياسية) أشد الكره ويعارضونها مااستطاعوا الى ذلك سبيلا . فياليت اللجنة باحت لنا بشىء من آراء هؤلاء اليهود . وحججهم فلو فعلت اذاً لجاءت بما يزعزع أركان تقريرها . وهذا مالاتريد .

فذلك هو مآل المادة الثانية التى تناقض مآل التقرير الانكليزى — الامريكى . وتطعن مآرب الصهيونية فى صميمها ولئن استطاعت اللجنة إهمال ماورد فى شهادات اليهود غير الصهيونين ، والصهيونيين الدينيين . ويهود الشرق الأوسط انه لم يكن فى وسعها الا أن تشير — ولو باقتضاب وفى مادة عرضية — الى تلك الشهادات .

٣

أما مضامين المواد الاخرى فهى هذه :

تذكر (المادة الثالثة) بأن الحركة الصهيونية تدعم على وجه الاجمال منهاج بيلتمور . ولو أن الكثير من اليهود لايحبذون ذلك المنهاج . وهذه مادة لاجديد فيها ولا أهمية لها بالنظر لما سبق ذكره فى المادة الأولى .

وتذكر (المادة الرابعة) شيئا عن وضع الاحزاب اليهودية فى فلسطين . فتقول أن الحزب السياسى الاكبر هو مايدعى بحزب العمال (ماباى Mapai) الذى يمثل الوكالة اليهودية ويؤيد منهاج بليتمور . وهناك احزاب محافظة ثلاثة . لاتناوىء العرب . ولا ترمى الى انشاء دولة يهودية . وهى حزب المستوطنين الجدد (آلاياهاداشا Aliyah Hadashah) والحزب الاشتراكى (هاشومر هاتزير Hashomer Hatulai) وحزب الدكتور ماغنس (Dr. Magnes) .

وهناك . كما تشير (المادة الخامسة) حزب متطرف يدعى بحزب التجدد (Revisionist Party) كما أن هناك هيئات إرهابية أخرى وتتألف على الأكثر من فتيان وفتيات دون العشرين من العمر . غير أن هذه المادة الخامسة لاتفى الجانب المتطرف حقه من الذكر فلنلتفت الى ماورد فى الملحق الرابع من التقرير (فى آخر ص ٦٦ . وأول ص ٦٧) . حيث نجد اشارة إلى

وجود الهاغانا (Haganah) التى هى جيش منتظم يربو عدده على الستين الفا (٦٠,٠٠٠) مجهز تجهيزا لابأس به . وله مذياع سرى . وهو وإن لم يكن متطرفا (فى نظرهم) باعتباره تابعا للوكالة اليهودية . فانه اشترك فى عام ١٩٤٥ فى أعمال العنف ضد الحكومة لإحباط مسعاها فى ايقاف الهجرة السرية الى فلسطين. وهنالك نجد ذكر المؤسسة الارهابية السرية (ارغون زفاى لومى Irgun Zvai Leumi) التابعة لحزب التجديد المذكور آنفا . ونجد ايضا ذكر أشد تلك الجماعات تطوفا (جماعة شترن Stern Group) التى اخفقت فى آب . عام ١٩٤٤ . فى محاولتها اغتيال المندوب السامى البريطانى ونجحت فى تشرين الثانى من السنة نفسها فى اغتيال اللورد موين

وخلاصة هاتين المادتين الرابعة والخامسة . هى أن الأرجحية المطلقة لحزب العمال حزب الوكالة اليهودية المؤيد لمنهاج بيلتمور . وان الأحزاب المحافظة الثلاثة التى تخالف منهاج بيلتمور لايزيد عددها على ربع السكان اليهود فى فلسطين وأن حزب التجديد المتطرف لايتجاوز عدده بالمائة واحدا من عدد هؤلاء السكان . وأقل منه (على مايظهر) عدد جماعة شترن الارهابية .

اما (المادة السادسة) فانها على أغرب مايكون . اذ عنيت بوصف مايضمر قلب الصهيونى فى فلسطين من معانى

الخيبة لعدم اطلاق يده فى ارجاء (ارض اسرائيل) كافة كما عنيت بوصف ما يجيش فى نفسه من زهو وفخار لما استطاع انجازه فى ربوع فلسطين . فهى مادة وصفية مسهبة وهى لولا ضعة موضوعها لأوشكت أن تكون شعرا .

اما المواد الخمس الباقية. وهى من السابعة الى الحادية عشر فانها ذات موضوع واحد ، وأنها بلغت الذروة فى سخافة « موقف اليهود » فهى تعزى إخفاق اليهود فى تحقيق مآربهم الى مماألاة الانكليز للعرب ، كأن اليهود لم ينالوا جميع ماوعدهم به بلفور . ثم أنها تعزى ماتوهمته من مماألاة الانكليز للعرب لا الى سياسة مقيدة بوعد بلفور . وبمقتضى الإنتداب بل الى ماقام به العرب من ثورات ثم تتخذ من هاتين المقدمتين ذريعة لتبريرها ما اخذ الصهاينة يقومون به من ضروب الغدر والارهاب .

على هذا تختتم (المادة السابعة) بقول أحد اليهود المستوطنين فلسطين اننا طليعة جيش عظيم نرافع عنه المراكز الأمامية حتى تأتينا النجدة من أوروبا ، وتؤكد الجملة الأولى من المادة الثامنة أن اليهود فى فلسطين مقتنعون بأن العرب استفادوا من استعمال القوة ، وعلى هذا تشير (المادة التاسعة) إلى أن « نجاح الارهاب العربى كان فاتحة الارهاب اليهودى »

ثم تذكر (المادة العاشرة) تصريح الوكالة اليهودية أمام اللجنة في جلسة علنية بأن الوكالة نفسها أصبحت منذ نصر الحلفاء في أوروبا . ترى مهمة التعاون مع الحكومة المنتدبة في قمع الحركات غير المشروعة » وفي نهاية (المادة الحادية عشر) يختتم التقرير فصله الخامس عن « موقف اليهود » بقول أحد زعمائهم « إننا جميعا نشعر بأن محنتنا الحاضرة في أوروبا وفي فلسطين . إنما هي دنكرك (Dunkirk) قضيتنا » مشيراً بذلك الى كارثة الانكليز في دنكرك . وما أعقبها من نصر الحلفاء.

ذلكم هو موقف اليهود ، وهو خلو من المنطق والعدل . ولولا هوس الصهيونية ومصالح الاستعمار مامثل امام العالم على هذه الشاكلة المخزية . فان مادته الأولى التي استوعبت مطاليبهم كافة مدحوض هدفها في المادة الثانية تناقض في الحقيقة موقف اللجنة وتدحض مآرب الصهيونية السياسية والمادة الثالثة تكرار مبتذل . وفي المادتين الرابعة والخامسة ذكر الاحزاب اليهودية ، يرادمنه القول ان زهاء ثلاثة ارباع يهود فلسطين يؤيدون منهاج بيلتمور وفي المادة السادسة نوع من الشعر الفطير . أما المواد الخمس الباقية ففيها التهديد والوعيد حتى كأنهم قد ورثوا عن هتلر ما نقموه عليه .

— ٤ —

وليس أجدى (على سبيل المقارنة والإيضاح) من الإشارة فى هذا الصدد إلى موقف الصهاينة كما ظهر منذ سبع وعشرين سنة فى أول تقرير رسمى له علاقة بمشكلة فلسطين ، وهو تقرير لجنة كنك — كراين الأمريكية . فاللجنة هذه هى اللجنة المحايدة الوحيدة فى تاريخ المشكلة الفلسطينية . كان تأليفها بأمر من الرئيس ولسن على أثر ما قام به الأمير فيصل ابن الحسين من رفع قضية العرب إلى مؤتمر باريس ، فى ربيع عام ١٩١٩ . وكان ذلك زمانا لم تكن فيه السياسة الأمريكية تجاه العرب قد تلوثت بعد بالاستعمار . فكان تأليف تلك اللجنة اللجنة الأمريكية من رجال ذوى ضمائر سليمة ، هم : الدكتور هنرى كنك ، والمستر شارل كراين ، ومعهما مستشارون ثلاثة (هم الأستاذ لايبار ، والدكتور مونتكمرى والضابط الرئيس وليم بيل) وسكرتير واحد (هو الضابط الرئيس برودى) وكان قدومهم بلاد الشام فى صيف عام ١٩١٩ ، وكان الفراغ من تقريرهم فى يوم ٢٨ آب من السنة نفسها والذى يهمنا الآن من أمر هذا التقرير الفريد فى بابه هو مادته الخامسة (الموجود نصها فى كتاب أنطونيوس عن يقظة العرب ، ص ٤٤٨ — ٤٥٠) ، لما فيها من معلومات خطيرة ، لا يمكن

الاستغناء فى التعرف عن موقف الصهاينة أولا وآخراً .
وفيما يلى بعض ما ورد فيها من عبارات ، نقلناها إلى العربية ثم وضعنا إلى جوانبها أرقاما من عندنا لنسهل الاشارة إليها :

١ — « لقد اتضحت لنا الحقيقة مراراً خلال مباحثاتنا مع ممثلى اليهود ، وهى أن الصهاينة يتوقعون استملاك فلسطين فعلا ، من أيدى غير اليهود من سكانها الحاليين استملاكا تاماً بشتى أساليب الشراء » .

٢ — « أن السجلات تدل على أنه ليس ثمة شىء أجمع عليه سكان فلسطين مثل إجماعهم على هذه القضية (أى رفض المنهاج الصهيونى برمته رفضاً باتاً) . ثم تعلق اللجنة على هذه الحقيقة بما معناه أن إخضاع شعب ما لما يناقض إرادته مناقضة تامة ، لا يتفق وخطاب الرئيس ولسن الذى ألقاه بتاريخ ٤ تموز عام ١٩١٨ مبيناً فيه الأهداف التى كان الحلفاء يحاربون من أجلها »

٣ — « أننا لم نشهد أحداً من الضباط البريطانيين الذين استشرناهم يعتقد بامكان تطبيق المنهاج الصهيونى بغير استعمال القوة . . . إن الجيوش قد تكون ضرورية أحيانا لتنفيذ بعض القرارات ولكن مثل هذه القرارات لا يجب أن تتخذ اختياراً فى سبيل دعم مظالم خطيرة » .

٤ — « أن الدعوة الأولى التى كثيراً ما عرضها ممثلو الصهاينه من أن لهم (حقا) فى فلسطين بناء على استيطان يرجع

عهده إلى ما قبل ألفى عام ، إنها لدعوى لا تستحق النظر الجدى .

٥ — « أن أعظم الأماكن قدسية للمسيحيين — تلك التى لها علاقة بالمسيح — والتى هى مقدسة عند المسلمين أيضاً ، إنها فى نظر اليهود ليست بعديمة القدسية فحسب بل إنها أماكن ممقوتة فى نظرهم » . ثم أردفت اللجنة هذه العبارة بما معناه أن اليهود لا يمكن أن يصلحوا لرعاية الأماكن المقدسة مثلما صلح لها المسلمون .

وعلى هذا فإن تلك اللجنة العادلة دحضت فى هذه العبارة الخامسة ما يتذرع به الصهاينة من دعوى دينية للسيطرة على فلسطين .

وفى العبارة الرابعة أنكرت على الصهاينة ما يتذرعون به من دعوى تاريخية التى سيمر بنا ذكرها فى (القسم الأول من الفصل التالى) .

وفى العبارة الثالثة تنبأت بما يجره دعم تلك « المظالم الخطيرة » أى دعم الأمانى الصهيونية ، من استعمال القوة وهدر دماء أهل فلسطين الابرياء . ولقد أثبتت الأيام صحة هذه النبوءة أيما إثبات ولئن استنكرت لجنة كنك — كراين استعمال القوة فى هذا السبيل ، إن اللجنة الإنكليزية — الأمريكية طلبت (فى اقتراحها العاشر ، ص ١٠) « ان تقمع بكل صرامة » أية محاولة تعرقل تنفيذ مقترحاتها . فما أشد الغرور والنزعة الاستبدادية فى هذا

وما أروع العدل والانسانية فى ذاك !

وفى العبارة الثانية أشارت إلى أن التزام جانب الصهاينة يناقض ماصرح به الرئيس ولسن من الأهداف السامية التى حارب الحلفاء من أجلها ، ذلك لأن أهل فلسطين أجمعوا على رفض المنهاج الصهيونى برمته ، ولأن حق الشعوب فى تقرير مصيرها كان فى مقدمة الاهداف التى حارب الحلفاء من أجلها .

أما العبارة الأولى فانها هى بيت القصيد ، ففيها يتضح هدف الصهاينة كما كان ، وكما لايزال وهو استملاك فلسطين فعلا من أيدى غير اليهود من سكانها الحاليين استملاكا تاما بشتى وسائل الشراء » . فبالنظر لهذا الهدف الجائر وبناء على ما اقتضاه التحقيق العادل اقترحت لجنة كنك ــ كراين « تحوير المنهاج الصهيونى المتطرف تحويرا ما ذلك المنهاج القاضى بالهجرة المطلقة ممتنعا منها جعل فلسطين فى النهاية دولة يهودية خالصة »

فهذا هو موقف الصهاينة قديما وحديثا عرضته لجنة كنك ــ كراين فى جملة أو جملتين عرضا واضحا وهى لم تخف نقمتها عليه ، ولكن اللجنة الانكليزية ــ الامريكية عرضته فى فصل كامل عرضا مشوشا وهى لم تستطع إخفاء عطفها عليه .

الفصل السادس

موقف العرب

العدل يقضى بأن ينظر فى « موقف العرب » على الطريقة التى رت بنا فى بداية الكلام عن « موقف اليهود » ليتضح (أولا) ما الذى يريده العرب ، (ثانيا) إلى أى شىء يستندون ، (ثالثا) هل لهم حق فيما يريدونه وفيما يستندون اليه . فلو أن اللجنة سلكت مثل هذا السبيل القويم لاتضحت حقيقة كل من الموقفين ولأمكنت المقارنة والاستنتاج الصحيح . ولكنها أعرضت عن مثله فى تقريرها ، فشوهت الحقيقة فى كلا الحالين . فما علينا إلا أن نتدبر « موقف العرب » على حقيقته ، كما تدبرنا « موقف اليهود » لنتبين الحق من الباطل ، وليتضح لنا موقف اللجنة من كلا الطرفين

يتألف « **موقف العرب** » وهو الفصل السادس فى التقرير الانكليزى — الامريكى من ثلاث عشرة مادة ، اقتصرت (**الاولى**) منها على ذكر اسماء المدن التى استمعت اللجنة فيها إلى شهادات العرب ، وهى واشنطن ، ولندن ، والقاهرة ، وبيت المقدس ، والمدن التى استمعت فيها فروع اللجنة إلى شاداتهم ، وهى بغداد ، والرياض ودمشق ، وبيروت ، وعمان .

وفى «الفقرة الثانية» يبدأ الموضوع بذكر أهم ما «تستند اليه دعوى العرب» حيث نجد أسانيد أربعة هى : (١) أن فلسطين قطر استوطنه العرب منذ ما يربو على ألف عام ، وأنه لا صحة لما يدعيه الصهاينة من حق تاريخى فى البلاد . (٢) أن الحكومة البريطانية أعطت فى وعد بلفور مالم تكن تملك (أى ما لم يكن لها حق فى اعطائه) . (٣) أن الانتداب البريطانى مخالف لميثاق عصبة الأمم الذى هو الأساس فى مشروعية الانتداب . (٤) أن ما قامت به بريطانيا من تحرير العرب من سيطرة الأتراك لن يخولها التصرف فى مصير البلاد العربيه ، وذلك (كما يشير التقرير على الهامش) لما بيد العرب من عهود بريطانية .

فهذه أسانيد مهمة جداً ، وردت فى مفتتح الفصل الخاص بموقف العرب . هذا مع العلم بأن موقف اليهود ، كما عرضه التقرير ، خلو من أى إسناد أو ما يشبه الاسناد !

ولكن أهمية الدليل تتوقف على مقدار صحته ، فهل أشارت اللجنة إلى مبلغ الصحة فى أدلة العرب ؟ كلا ! وفى أيدى العرب براهين قاطعة عرضوها على اللجنة ، فهل ذكرت اللجنة ولو طرفا من تلك البراهين ؟ كلا !

ولئن أهملت اللجنة هذه الناحية الخطيرة ، إننا أشرنا فى الفصل الثالث من هذا الحديث إلى خطورة إهمالها من جهة ،

وإلى صحة أدلة العرب عن جهة أخرى ، ولم يخل ذلك الفصل إلا من الاسناد الأول ، المتعلق بالحق التاريخى ، الذى نعتبره من حقوق العرب التى لا تقبل الجدل .

فلسطين عربية منذ ما يربو على ألف عام ، وستظل عربية ما دام فى هذه الأمة عرق ينبض .

أما دعوى الصهاينة بأن لهم حقاً فى فلسطين فإنها على أسخف ما يكون . وإلى هذه الدعوى أشارت اللجنة لجنة كنج ـ كراين (King-Crane) التى مر ذكرها فى القسم الأخير من الفصل السابق) بقولها :

« إن الدعوى الأولى التى كثيرا ما عرضها ممثلو الصهاينه من أن لهم « حقا » فى فلسطين بناء على استيطان يرجع عهده إلى ماقبل الفى عام ، إنها لدعوى لاتستحق النظر الجدى » .

وعرضاً نقول بأن أقواماً (كالكنعانيين ، والعموريين ، والفينيقيين ، استوطنت فلسطين قبل أن يغزوها اليهود بمئات السنين

وأن فلسطين كانت جزءاً من إمبراطورية مصرية طوال القرن الخامس عشر قبل الميلاد ، فلما ابتدأت غزوات العبريين فى أواخر ذلك القرن ، ذعر حاكم بيت المقدس المصرى ، فأرسل كتابا إلى اخناتون (فرعون مصر حينذاك) ورد فيه مايلى :

« إن العبريين أخذوا يستولون على مدن الملك ، ولم يبق لسيدى الملك حاكم هناك . فلقد خسرنا كل شىء » فأحفاد

المصريين القدماء أقدم صلة من اليهود بفلسطين (ولهم أيضاً ثأر على أحفاد هؤلاء اليهود الذين اعتدوا على ملك اخناتون !)

وليعلم الصهاينة ومن لف لفهم بأن العرب أنشأوا دولتهم في فلسطين بعد أن اندثرت معالم الدولة اليهودية ، وتوالت على أثرها دول عديدة كانت آخرها الدولة البيزنطية . وأنه على أنقاض هذه الدولة نشأت الدولة العربية ، واستقرت البلاد منذ الفتح العربي وطناً عربياً لم تتبدل طبيعته حتى على زمن العثمانيين ولم يعكر صفو عروبته إلا عبث الصهيونية والاستعمار .

فالحق التأريخي إنما هو للعرب بداهة . وأن دعوى اليهود التأريخية **لا تستحق النظر المجرى** فياليت العرب لم يستقصوا هذه القضيه مثل ما فعلوا لأنها بديهية ، والبديهى لا يحتاج إلى برهان فلنعرض عنها بعد هذه الاشارة العرضية ، ولنعد إلى سياق الحديث عن « موقف العرب » فى التقرير :

فى **الفقرة الثالثة** إشارة إلى ما يستند اليه العرب من عهود بريطانية جديدة ووعود أمريكية جاء بها رئيسا الولايات المتحدة (روزفلت ، وترومان) ترمى جميعها (كما يدعى العرب) إلى استقلال فلسطين على غرار الدول العربية المجاورة ، ولا ننسى أن فى هذه المادة اسناداً جديدا بالإضافة إلى الأسانيد الأربعة المذكورة آنفاً .

وفى المادة الرابعة اشارة إلى تمسك العرب بوعود الحكومة البريطانية التى صرح بها الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ . وفيها اشارة إلى تمسك جلالة الملك عبد العزيز بن السعود بهذه الوعود البريطانية ، وبتصريح الرئيس روزفلت له فى اجتماعهما خلال شباط عام ١٩٤٥ .

ثم بعد تلك الإشارات المقتضبة إلى أدلة العرب (فى المواد ٢ و ٣ و ٤) يذكر التقرير أربع مواد (٥ و ٦ و ٧ و ٨) يمكننا أن نعتبرها عرضية إذ لا مطلب فيها ولا دليل ولا إيضاح .

فالمادة الخامسة تشير إلى استياء العرب من إنشاء الوطن القومى اليهودى ، وإلى تفاقم سخطهم واستيائهم منذ اعلان الصهاينة لمنهاج بيلتمور .

وتشير المادة السادسة إلى قول العرب أن مساعدة المنكوبين من يهود أوربا يجب ألا تكون على حساب الأمة العربية إذ ليس من العدل أن يؤخذ العرب بجريرة الآثام الأوروبية . وتشير إلى قول العرب أيضاً بأنهم لا يحجمون عن الإشتراك فى مساعدة المنكوبين إذا ما أقدمت على مساعدتهم الولايات المتحدة والأمبراطورية البريطانية ، وغيرهما من الدول ، كل دولة حسب طاقتها .

وتفتتح المادة السابعة بما لا يتفق وموقف العرب من ذكر

الفوائد المادية التي يقال بأن عرب فلسطين حصلوا عليها نتيجة للهجرة الصهيونية . ولكنها أردفت هذا الزعم بما يقوله العرب من أن ما حدث من تقدم مادى فى حياة عرب فلسطين ، حدث ما لا يقل عنه فى البلدان العربية المجاورة أيضاً . وأن تقدم فلسطين يعود إلى جهود العرب أنفسهم . وأن الهجرة الصهيونية لم تخل من مساوىء اقتصادية خطيرة . ثم اختتمت المادة بهذه الجملة

« وعلى ما يكن من أمر فانه العرب يصرحون بأنهم اذا خيروا بين التقدم المادى والحرية فانهم يفضلون الحرية . والذى يجدر بالانتباه هو أن التقرير الذى آثر الاقتضاب فى المادة الثانية الخاصة بأسانيد العرب المهمة ، أسهب فى هذه المادة العرضية (فدون فيها ٢٢ سطراً ، وفى تلك ١٣ سطراً فقط)

وفى المادة الثامنة اشارة إلى أن الكثير من عرب فلسطين لا يزالون يعتمدون على سماحة الحاج أمين الحسينى وأنهم وضعوا خلال الحرب الثانية مصلحة فلسطين فوق مصلحة الحلفاء .

ثم بعد أن يبتعد القارىء إلى هذا الحد عن أسانيد العرب (المذكورة فى المواد (٢ و ٣ و ٤) يأتى الآن إلى مطاليب العرب هذا مع العلم بأن الواجب يقتضى عدم قطع المطلب عن الإسناد ومع العلم أيضاً بأن مطاليب اليهود وردت فى المادة الأولى من الفصل الخاص بموقفهم وتكررت الاشارة اليها بعد ذلك مراراً

فالتقرير الانجليزى — الأمريكى لا يأتى إلى مطاليب العرب فى الفصل الخاص بموقفهم إلا فى (المادة التاسعة) ، حيث يذكر المطاليب فى جملة واحدة ذات ثلاث نقاط هى : (١) استقلال فلسطين (٢) إيقاف الهجرة اليهودية ايقافاً تاما (٣) منع بيع الأراضى لليهود .

وعرضاً نقول بأنه كان فى وسع العرب (استنادا إلى ما بيدهم من أدلة وبراهين) أن يضيفوا إلى تلك المطاليب الثلاثة مطلباً رابعاً ، هو ارجاع تسعة أعشار يهود فلسطين إلى بلادهم المختلفة ، أى أن يخرج من فلسطين جميع اليهود الذين دخلوها على أساس وعد بلفور من جهة ، وبطلان الانتداب من جهة أخرى، ومعنى هذا أنه كان يحق للعرب أن يضعوا أمام اللجنة مطلباً رابعا يقضى بإخراج ما يربو على نصف مليون يهودى من فلسطين ، لا لسبب بطلان الأساس الذى استندوا إليه فى هجرتهم إلى فلسطين فحسب ، بل لأن أوروبا أصبحت مشرفة على عهد ديموقراطى بعد ما حدث فيها من انهيار صرح النازية والفاشية ، فأصبح المجال مفتوحاً أمام المهاجرين إلى فلسطين ليعودوا إلى بلادهم التى استوطنوها منذ أمد بعيد ، وليساهموا كمواطنين مخلصين فى إعادة انشائها على أسس ديموقراطية قويمة . وإذا ما اعترضوا علينا بقولهم أن ما خلفته الحرب العالمية الثانية من وضع سيء فى أوروبا لا يتفق وما نريده

لهم من حياة سعيدة فى أوطانهم الأوروبية ، فإننا نجيبهم عن ذلك بقولنا إن الوضع السيء ، إنما هو وضع طارىء لا يلبث أن يزول ولا مانع لدينا من بقاء هؤلاء المهاجرين اليهود بين ظهرانينا بضع سنين أخرى ، ثم إخراجهم تدريجياً وفق أسس معينة تضمن لهم إعادة الاستقرار فى ربوع أوروبا دون ما تكلف .

ثم نذكر لهم (صهاينة كانوا أم انكلوسكسون) أن العقل ليحتار من أمر هذه الكتل اليهودية ، لا تفتأ تسرح على وجه البسيطة ، هذا دأبها قبل أن يولد هتلر ، وهذا دأبها بعد أن أصبح هذا الداهية رمادا . أفما آن للبشريه أن تعلم هذه الفئة القلقة حياة الاستقرار والاندماج بغيرها من الأمم فى مختلف الأقطار إن توجيه جموع اليهود إلى فلسطين لا يضر بالأمة العربية ضررا بليغا فحسب ، بل يؤيد تلك النزعة القلقة فى نفوس الملايين من أبناء جنسهم ممن سيبقون بحكم الضرورة خارج فلسطين .

فلمثل هذه الأسباب العامة ، ولتلك البراهين الخاصة ، كان يحق للعرب أن يضيفوا إلى مطالبهم الثلاثة مطلباً رابعاً يرمى إلى اخراج كل يهودى دخل فلسطين على أساس وعد بلفور والانتداب . ولكن العرب سكتوا عن هذا المطلب الأخير ، فكان فى سكوتهم تضحية وتسامح عظيم . فليشهد العالم بأن ما يربو على نصف مليون يهودى استقروا فى تلك البقعة المقدسة التى ندعوها بفلسطين . وكان استقرارهم فيها على الرغم من أهلها

وعلى أشلاء بنيها ، وبؤس يتاماها وأراملها .

أفكثير بعد هذا كله أن يريد العرب الاستقلال العاجل لفلسطين ، وايقاف الهجرة ، ومنع بيع الأراضى لليهود .

هذه هى مطاليب العرب التى عرضوها على اللجنة الانكليزية ـ الأمريكية . وتلك هى مطاليب الصهاينة التى مرت بنا فى الفصل السابق عن « موقف اليهود » . فأين ذلك الهراء المستهجن من هذا الطلب الحق ، وأين ذلك التمشدق بالباطل من هذا التمسك بالحق بأذيال العدل ! ؟

ولكن للجنة ضميرها وهدفها . فلقد أجابت لهم مطلباً ، وأعرضت عن مطاليبنا اعراضاً مشيناً ، لا عدل فيه ، ولا حياء ، حتى كأن الدول العربية قاطبة ، أمراؤها وحكوماتها وشعوبها لم تكن إلا ذباباً فى نظر لجنة التحقيق ، ولم تكن شهاداتها فى أذن اللجنة إلا طنيناً . فلنتأمل فيما يلى من حقائق وردت فى الفصل الذى نحن بصدده ، لندرك مبلغ احتقار اللجنة لقضية العرب :

١ ـ إن المسيحيين متفقون مع اخوانهم المسلمين تمام الاتفاق فيما يتعلق بفلسطين (مادة ٣) .

٢ ـ إن جلالة الملك عبد العزيز بن السعود صرح بأن أى خلف فى الوعود البريطانية الأمريكية سيؤدى إلى توتر العلاقات بينه وبين هاتين الدولتين (مادة ٤) .

٣ — إن مسلمى الهند أيضاً ضموا أصواتهم إلى صوت العرب ضد الصهيونية (مادة ١٠) .

٤ — إنه لا توجد هنالك قضية شغلت بال الجامعة العربية أو ساعدت فى تضامن أعضائها بقدر ما فعلت القضية الفلسطينية (مادة ١٢) .

٥ — إن بعض أعضاء اللجنة الانكليزية — الأمريكية تسلموا من صاحب السمو الملكى عبدالاله نسخة من كتاب كان قد بعث به إلى الرئيس روزفلت ، ورد فيه « إن الأقطار العربية كافة ستقف فى وجه أى خطر يهدد عرب فلسطين » (مادة ١٣) .

فبعد كل هذه المعلومات ، وتلك الادلة ، لم تجب اللجنة الانكليزية الأمريكية شيئا مما طلبه العرب ، ولم تسلك حتى ولو طريقا وسطاً بين الحق والباطل (كما فعل الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩) وإنما اقترحت ماينا قض كل نقطة من النقاط الثلاث التى لم يطلب العرب غيرها فاقترحت (١) السماح فوراً بالهجرة لمائة الف يهودى إلى فلسطين على أن تستمر الهجرة بعد ذلك (٢) إطلاق « حرية » بيع الأرض إطلاقا تاما (٣) اما المطلب الثالث من مطاليب العرب (وهو الاستقلال العاجل لفلسطين) فانه سقط من تلقاء نفسه ، اذ لم يبق له معنى بعد ذينك الاقتراحين .

وهنا لابد لنا من أن نستطرد قليلا فنشير إلى أن التقرير

الذى طعن قضية العرب فى صميمها واستخف بهم شعوبا وحكومات لم يخل من عبارات معسولة توهم بأن فى التقرير شيئا من العطف على عرب فلسطين ، وأن المحلين البارزين اللذين أظهر فيهما التقرير شيئا من هذا «العطف» هما خارج «موقف العرب» اذ كان أحدهما فى الاقتراح الخامس (ص ٥ من التقرير) حيث قالت اللجنة بضرورة رفع مستوى عرب فلسطين اقتصاديا وثقافيا وسياسيا كى لا يبقى هنالك فرق جوهرى فى هذه النواحى بين العرب واليهود ، فيستطيع الشعبان إدراك « مصالحهما المشتركة ومصيرهما المشترك . فى الارض التى هما منها » أما المحل الثانى فهو فى الاقتراح التاسع (ص ٩ من التقرير) القائل بضرورة « إصلاح النظم عند العرب واليهود وادخال التعليم الالزامى فى أمد معقول وذلك فى سبيل التفاهم بين الشعبين ورفع مستوى معيشة العرب .

ولا حاجة بنا إلى الاسهاب فى التعليق على مثل هذا العطف الزائف فهو (أولا) لا يجيب مطالب العرب فى شىء . (ثانيا) أنه من الأمور التى لا يحتاج القول بها إلى لجنة تحقيق (ثالثا) أن القضية ليست قضية رفع مستوى ، إنما هى قضية إزالة ظلم وعدوان أنزله الصهاينة والاستعمار بالأمة العربية .

فلنعد بعد هذا الاستطراد الى تتمة الحديث عن « موقف

العرب ، فى التقرير على انه لم يبق لدينا ماتلاحظه الاالشىء اليسير فلقد تتبعنا الموقف حتى مادته التاسعة ولاحظنا ما كان هنا لك من مطاليب واسانيد ، ولم تبق لدينا منه سوى اربع مواد هى من العاشرة إلى الثالثة عشرة) نذكرها فيما يلى بايجاز .

(المادة العاشرة) تشير إلى استياء العرب قاطبة من هجرة الصهاينة الى فلسطين سواء فى هذا الاستياء الفلسطينى وغير الفلسطينى ، فالصهاينة وان كانوا فى الاصل ساميين . فانهم يمثلون حركة أجنبية ولكن الأجدر من هذا على رأينا هو أن يقال بأن الصهاينة يمثلون مدنيات أجنبية تختلف فيما بينها ، كما تختلف فى مجموعها عن المدنية العربية . والغريب فى أمر هذه المادة هو أسهابها فى التعليق على هذه القضية ، حتى كأن القضية من الاسانيد الاساسية فى موقف العرب ، وما كان اغرب ماورد فى هذه المادة من أن حركة العرب الفلسطينيين تستند الى القبيلة وان الزعامة هناك مستقرة فى أيدى عدد من العوائل المتنفذة . وأنه يوشك ان يكون مستحيلا على ابن الفلاح ان يرتقى الى منصب القضاء والنفوذ السياسى ثم ما ورد فى المادة نفسها من الاشارة الى مايراه العرب فى سلوك اليهود منافيا للاداب من حرية العلاقات بين الرجال والنساء ، وأن « ظهور امرأة يهودية فى قميص وبنطلون قصيرين يسىء إلى شعور الحشمة عند العربى » .

أما وجه الغرابة فى كل هذا فهو كونه اسهابا فى قضية بعيدة كل البعد عن جوهر الموضوع . فلو لم يتصف الصهاينه بالخلاعة أو لو اقتضت شروط الهجرة أن يكون المهاجر اليهودى من المعروفين بالتقوى والورع وحسن السلوك ، فهل ياترى يتبدل موقف العرب من الهجرة قيد شعرة ؟ كلا ، فلا هذا يؤثر فى موقف العرب ، ولا مافى فلسطين (على زعمهم) من نظام قبيلى أو عائلى . على أن فيما أشارت اليه هذه المادة العاشرة شيئا من عدم الانصاف للقضية العربية ، لانها توحى لقراء الغرب بأن ماعليه العرب من نظام اجتماعى « متأخر » إنما هو من أهم الأسباب فى كره العرب للهجرة اليهودية إلى فلسطين هذا بينما السبب كل السبب هو أن العرب لايريدون شعبا أجنبيا (مهما كان نوعه) يحتل أى جزء من بلادهم على الرغم منهم .

ثم تأتى « المادة الحادية عشرة » بإسهاب جديد فيما لا يوافق حقيقة « موقف العرب » فهى تقول : « ان عرب فلسطين منعوشون لما فى أذهانهم من معنى الرأسمالية الغربية التى تتمثل فى الشعب اليهودى . وان ازدياد الرأسمالية الغربية وما يصحبه من شراء الأدوات الزراعية والصناعية الحديثة يثير فى نفوس العرب شعورا بالنقص واعتقادا بأنهم يكافحون قوى جبارة لا يمكنهم أن تقهر . . . وهم يشعرون بأن فى بلاد العرب

قوى خفية تنظر فى قضيتهم وتقرر مصيرهم . قوى لا تفهمهم ولا يفهمونها .

فهذا بعض ماورد فى تلك المادة الحادية عشرة ، وهو فضلا عن كونه بعيداً عن جوهر القضية ، وكونه إسهابا لامبرر له (فى تقرير لم يخصص لأسانيد العرب المهمة سوى ثلاثة عشر سطرا) فإنه فضلا عن كل ذلك لاينصف القضية العربية ، إذ يوهم بأن ماتحتويه الهجرة الصهيونية من قضايا رأسمالية يؤلف اساسا لما يريده العرب من إيقاف الهجرة الصهيونية . وغنى عن البيان ان هؤلاء الصهاينة لو كانوا أقل ثراء مما هم عليه لما تبدل موقف العرب من هجرتهم قيد شعره . وأن العرب لم يتهاونوا يوماً مافى عدائهم للقضية الصهيونية منذ أن كانت مظاهر الرأسمالية الصهيونية فى فلسطين شيئا طفيفا حتى هذا اليوم الذى شمخ وتعقد فيه نظامهم الرأسمالى فى فلسطين . فما إشارة العرب إلى الرأسمالية الصهيونية إلا إشارة لما عليه هؤلاء البشر من جشع إستثمارى ، وخطر إقتصادى ، ومال وافر يدعمون به عدوانهم على العرب بشتى الطرق والأساليب .

أما المادتان الأخيرتان فى « موقف العرب » (وهما مادة ١٢ و ١٣) فلا جديد فيهما بالنظر لما سبق من الاشارة إلى وحدة « موقف العرب » شعوبا وحكومات من القضية الفلسطينية .

الا أن فيما تختتم به المادة الثالثة عشرة بيانا خطيرا أدلى به إلى اللجنة رئيس الوفد السورى لدى جمعية الأمم المتحدة ، أشار فيه إلى أن إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين يحدث ثغرة فى كيان الأمة العربية ، فى موطن هو من أعظم مواطنها خطرا . وأن دولة صهيونية فى فلسطين لابد أن تهدف إلى التوسع والاعتداء فتتحالف مع أية دولة عظمى تيسر مصالحها ضد مصالح العرب وانه لما كان الشرق الاوسط منطقة تهم الدول العظمى كافة، ولما كانت الدولة الصهيونية لاتدوم بدون مساعدة أجنبية ، فأن الوضع لن يسوء بين حلفاء الصهيونية والدول العربية فحسب ، بل إنه سيؤدى حتما إلى تصادم بين الدول العظمى أنفسها ، مما قديؤدى إلى كارثة عظيمة .

ومحوى هذه الفكرة هو أن مساعدة الصهاينة فى إنشاء دولة فى فلسين لايهدد السلم فى الشرق الأوسط فحسب ، بل إنه يهدد السلم العالمى أيضا . وهذا ماتريد الأمم المتحدة أن تتحاشاه ، أفهنالك رغبة صادقة فى توطيد دعائم السلام على وجه الأرض أم أن الاستعمار والصهيونية لايرعويان ؟

الفصل السابع

خاتمة

١

لقد أجمعت الأمة العربية على رفض تدخل أمريكا فى قضية فلسطين رفضاً باتاً . فإن أمريكا ليست بالدولة المنتدبة على فلسطين ، وهى لم تتدخل فى القضية بناء على توصية دولية مشروعة ، أو بناء على طلب أهل البلاد . وما كان تدخلها إلا ليزيد القضية خطراً وتعقيداً . والأمة العربية فى رفضها التدخل الأمريكى لا تستند إلى حراب ، أو قنابل ذرية ، وإنما هى تستند إلى ما فى موقفها من حق صريح . فالحكومة الأمريكية ضعيفة إذا لم يؤيدها الشعب الأمريكى والشعب الامريكى لن يؤيدها فى القيام بعدوان صريح على شعب برىء . وهذا ما حدا بالحكومة الأمريكية إلى أن تلبس الباطل فى ثوب الحق . فهى مثلا تدخلت فى قضية فلسطين صيانة لحقوق بعض رعاياها ، أو رغبة فى أن يستتب السلم فى ربوع فلسطين ، أو عطفاً على الأمة العربية التى أيدت الحلفاء فى الحرب أيما تأييد ، أو بناء على دعوة بريطانيا إياها

لتتدخل فى القضية ، أو غير ذلك من الذرائع المختلفة التى لا تنم على شىء من الأنانية والاعتداء. لقد كان الصهاينة الامريكيون. ولا يزالون ، فى طليعة صهاينة العالم وقاحة واعتداء على حقوق عرب فلسطين متخذين فى سبيل أغراضهم النكراء وسائل عديدة ، من بينها جمع الأموال الطائلة ، وصرفها فى سبيل دعم الهجرة إلى فلسطين سراً وعلانية ، وفى سبيل إقامة مشاريع صهيونية فى فلسطين نفسها وهم الآن يتبجحون فيما يأملون أن يقوموا به فى فلسطين من مشاريع اقتصادية جسيمة ، أشار إليها الاقتراح الثامن فى التقرير الانكليزى — الامريكى (ص ٨) ، هذا الأقتراح الذى لا يستحق فى حديثنا الوجيز أكثر من هذا التنويه .

ولئن سمحت الحكومة الامريكية الى شرذمة من رعاياها بصرف تلك الأموال الأمريكية على مشاريع صهيونية بحتة (على ما فى هذا الصرف من تجاوز على أموال الأمة الامريكية جمعاء ، وعلى ما فيه من اعتداء صريح على حقوق الأمة العربية) إنه لن يجوز للحكومة الأمريكية بعد ذلك كله أن تأتى الآن لتستغل خطأها ، أو لتصلحه فى نظر شعبها ، فتدعى بحق التدخل فى شؤون فلسطين لأن أموالا أمريكية اندست فى مشاريع هذا البلد المنكوب . ولا حاجة بنا الى التأكيد على أن هـــذه الوسيلة التى قد تتذرع بها الحكومة الامريكية (من حفظ مصالح رعاياها بعد تدخلهم فى شؤون غيرهم اعتباطا) ما هى الا

وسيلة إستعمارية أصبحت مبتذلة لكثرة تكرارها فى تاريخ الإستعمار .

ولئن ادعت « العطف » على شؤون العرب متخذة من « الدعوى ذريعة للتدخل فى قضية فلسطين ، إن الأمة العربية لن ترضى بأن يفرض عليها « العطف » فرضا . وإنها بجمعة دون ما شك على اعتبار التدخل الأمريكى فى شؤون فلسطين نوعا من العدوان الصريح .

وإذا ما ادعت الحكومة الامريكية بأن عنايتها بأمر السلام تدعوها إلى العناية بحل المعضلة الفلسطينية ، إن الواقع يدل على أن تدخلها لم يزد الوضع إلا حراجة وتعقيدا . وهو فضلا عن ذلك خروج على حقوق الدول الممثلة فى مجلس الأمن ، إذ أن لهذا المجلس وحده حق النظر فيما يعتبر مهددا للسلم العالمى .

وهى إذا ما تذرعت بالعطف على المنكوبين من يهود أوربا ، إنه اتضح لدينا بطلان هذه الذريعة فيما سبق من الحديث (فى الفصل الثالث ، وفى مواطن معينة من الفصلين الخامس والسادس) . ولو عطفت أمريكا حقا على منكوبى اليهود لفتحت أبواب الهجرة إلى من يريد منهم الاستيطان فى ربوعها وهى فى وسعها أن تحتضن جميع يهود أوروبا (منكوبين وغير منكوبين) دون أية صعوبة .

أما إذا استندت الحكومة الأمريكية إلى دعوة بريطانيا

إياها للتدخل فى القضية ، فان هـذه الدعوى تناقض فحوى (الفصل الخاص بالوصاية) من ميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما المادة الثمانين منه ، هذه المادة التى أقرت صيانة حقوق الشعوب المنتدبة ريثما يتولى مجلس الوصاية النظر فى أمر هذه الشعوب .

إن تدخل الحـكومة الامريكية فى قضية فلسطين لم يكن إلا عملا إستعماريا أولا وبالذات . فالاستعمار على اختلاف أنواعه ودرجاته ، ينطوى على حقيقة أساسية ذات ثلاث شعب هى : (١) تدخل دولة (أو دول) فى شؤون شعب أجنبى (أو شعوب أجنبية) ، (٢) تدخلا يسـتند عادة إلى القوة ، أو التهديد بالقوة ، أو المواربة والخداع ، (٣) ويهدف إلى فائدة الجانب المعتدى ، بقطع النظر عن مصالح الجانب المعتدى عليه ، وبقطع النظر عن سخطه أو رضاه . وهذه النقاط الثلاث (بما فيها المصلحة الاسـتعمارية) متوفرة فى التدخل الأمريكى .

فلقد أصبحت لبعض الشركات الأمريكية امتيازات واسعة النطاق لاستخراج البترول فى مختلف أنحاء الجزيرة العربية ، وأصبح يهم الحـكومة الأمريكية أن يكون لها نفوذ فى البلاد العربية عامة ، وفى فلسطين خاصة . فإن ما تتوقعه من نفوذ فى فلسطين يضمن لها إيصال أنابيب البترول إلى سواحل البحر المتوسط ، وحماية ما تنشئه هنالك من مستودعات . وإن

ما تتوقعه من نفوذ فى فلسطين يجعلها فى مركز تستطيع منه بسط نفوذها فى الأقطار المجاورة . وإنه يعنى فى الوقت نفسه الحصول على موطىء قدم ذى أهمية تعبوية كبيرة بالنسبة لمختلف ميادين الشرق الأدنى .

أما التآلف بين مآرب الحكومة الأمريكية والمآرب الصهيونية فهو ناشىء إلى حد ما عن وجود عدد من الصهاينة بين رجالات الدولة الأمريكية ، وإلى رغبة الساسة الأمريكيين فى استمالة اليهود من أبناء الشعب فى قضايا الانتخابات ، وإلى ما تقوم به الصهيونية فى أمريكا من دعاية واسعة النطاق ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إن إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين كلها أو فى جزء منها ، يضمن للحكومة الأمريكية ما تتوخاه من مصالح استعمارية ، إذ أن الدولة الصهيونية إذا ما نشأت بتأثير السياسة الأمريكية فانها تصبح بطبيعة الحال تحت نفوذ الدولة الأمريكية وحمايتها .

وصفوة القول أن الاستعمار والصهيونية هما السبب فى تدخل الحكومة الأمريكية فى شؤون فلسطين . وأنه ليس ثمة ما يمكن أن يبرر هذا التدخل . فان أمريكا ليست بالدولة المنتدبة على فلسطين ، وهى لم تتدخل فى القضية بناء على توصية دولية مشروعة ، أو بناء على طلب أهل البلاد . وأن تدخلها يناقض

مضمون الفصل الخاص بالوصاية من ميثاق الأمم المتحدة .

فلذا أجمعت الأمة العربية على رفض التدخل الأمريكى فى القضية . وإننا لنعتقد بوجوب شكوى هذا التدخل إلى مجلس الأمن (وإلى الشعب الأمريكى أيضا) ، على أن تكون الشكوى إلى مجلس الأمن مستقلة عن قضية فلسطين ، هذه القضية التى لا علاقة لأمريكا بها والتى تتلخص فى نيل فلسطين الإستقلال عاجلا ، وإيقاف الهجرة الصهيونية حالا ، ومنع انتقال ملكية الأرض من العرب إلى اليهود .

٢

إن الوطن القومى اليهودى فى فلسطين إنما هو مشروع بريطانى ، لا تستطيع أمريكا أن تستفيد منه ، أو تستند إليه . وإنها إذا ما أرادت الإستفادة من مشروع فلسطينى وجب أن يكون ذلك من صنع يدها ، أو أن تكون لها يد فى انشائه وعلى هذا فان كل ما تستطيع أمريكا الإتيان به فى صالح الصهاينة ، يكون مما تستفيد منه السياسة الإستعمارية الأمريكية وأن أقصى ما يمكن أن تهدف إليه هذه السياسة هو جعل فلسطين بكاملها دولة يهودية غير أن جعل فلسطين كلها دولة يهودية يعنى إحلال النفوذ الأمريكى محل البريطانى ، وهذا ما تقاومه بريطانيا بكل ما لها من حول وقوة

فالقضية هـذه (فى نظر بريطانيا) أمر لا يمكن أن يكون أساساً للبحث والمفاوضة . كما أنه من الجهة الأخرى لا يمكن (فى نظر أمريكا) أن يكون الإقتصار على منطوق وعد بلفور . والإكتفاء بالوطن القومى اليهودى « أساسا للبحث والمفاوضة » .

أما الحل الذى قد يتفق عليه الطرفان الاستعماريان فانه يكون على أساس نوع من التقسيم ، كأن تنشأ مثلا دولة صهيونية فى جزء من فلسطين ، وتبقى بريطانيا منتدبة على جزء آخر ويكون للعرب الجزء الثالث ، ولمجلس الوصاية الدولى سيطرة على الجزء الرابع ، وقـد يكون هنالك جزء خامس للادارة المركزية التى ترتبط بها جميع الأجزاء فيما يشبه الاتحاد . والمنتظر فى مثل هذا التقسيم الفاسد الخاسى أن تـكون الدولة الصهيونية منطقة النفوذ الأمريكى ، كما يكون لأمريكا شىء من النفوذ فى منطقة الوصاية الدولية ، وفى منطقة الادارة المركزية . أما انكلترا فتـكون لها منطقة الانتداب صراحة والمنطقة العربية ضمنا ، كما يكون لها نفوذ فى منطقة الوصاية ، وفى منطقة الادارة المركزية .

وإذا ما أرادت بريطانيا فى مثل هذا التقسيم (أو فى غيره) أن تـكون لها حصة الأسد فان لها ما تتذرع به من قدم النفوذ فى العالم العربى ، وقدم الانتداب على فلسطين ، ومن عهود قطعتها للعرب على نفسها (فللعهود البريطانية وجوه) ، ومن إصرار العرب على رفض التدخل الأمريكى فى القضية . أما أمريكا فانها

إذا ما رضيت مبدئيا بأى تقسيم لا تكون اليد العليا فيه للصهاينة صراحة فان ذلك لا يكون إلا بمثابة خطوة فى سبيل السيادة الصهيونية — الأمريكية المنشودة .

على أنه ليست سياسة التقسيم إلا واحدة من سياسات عديدة يمكن أن تؤالف ولو وقتياً بين الاستعمارية والصهيونية ، وتدفع بقضية العرب من سيء إلى أسوأ . ولا أشد خطراً على قضية العرب من تلك السياسة الدهياء ، أعنى بها « سياسة المماطلة » بما فيها من تأليف لجان وكتابة تقارير ، وعقد مناضد (طاولات) مستديرة . فالسياسة هذه هى التى تم بواسطتها إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين ، على الرغم من احتجاجات العرب وثوراتهم وهى ، على ما يظهر ، هى التى ستجعل من فلسطين دولة يهودية إذا لم يتدبر العرب أمرهم على غير الشاكلة التى اتبعوها لحد الآن .

٣

لقد أشرفت فلسطين منذ عام ١٩٣٩ على الاستقلال كما صرح به الكتاب الأبيض البريطانى ، وأوشك العرب أن يطمئنوا لذلك الاستقلال (وان كان مشوبا) رغبة منهم فى التخلص من الاستعمار والصهيونية بوجه من الوجوه ، وما أن اجتاحت الحرب العالمية الثانية أرجاء المعمورة حتى أخذت الحكومتان الامريكية

والبريطانية تكيلان الوعود للشعوب الضعيفة جزافا ، وتعدان باحترام حقوق الأمم كافة ، وكان نصيب فلسطين من هذه الوعود التخصيص على ألسنة رجال الحكومتين البريطانية والامريكية ، فازدادت طمأنينة العرب وثقتهم بقرب انتهاء سورة الظلم والكذب والخداع التى اجتاحت البلد المقدس حقبة من الزمن ما كان أعظم هولها وأشد خطرها !

غير أنه لم تلبث أن وضعت الحرب أوزارها حتى ظهرت بوادر الدسائس والأحابيل التى دبرها الاستعمار والصهيونية خلال تلك الحرب الضروس . فكانت اللجنة الانكليزية — الأمريكية ، وكان تقريرها عنوان « العدل » الانكلوسكسونى لما بعد هذه الحرب . واذا بشعب فلسطين يشرف على أخطار ومظالم لم تكن بالحسبان . وإذا بقضية العرب تتعقد أيما تعقيد بسبب ما حدث من تدخل أمريكا فى الموضوع . وإذا بالأمة العربية تبدد الكثير من جهودها لا فى سبيل نيل حقها من بريطانيا بل فى سبيل درء الخطر الأمريكى الذى فسحت له بريطانيا المجال .

فالحكومة البريطانية مسؤولة عن دعوة أمريكا ، أو السماح لها ، بالتدخل فى قضية فلسطين . وهى مسؤولة عن ذلك بناء على أحدث عهودها الرسمية للعرب ، وبناء على المادة الثمانين من ميثاق الأمم المتحدة . ولا ضير على الأمة العربية فى أن ترفع

أمر تقصير الحكومة البريطانية فى هذا الصدد إلى أنظار مجلس الأمن الدولى (وإلى أنظار الشعب البريطانى أيضاً) .

إن دعوى العرب فى قضيتهم الفلسطينية ، إنما هى على بريطانيا الدولة المسؤولة أدبيا ، وإنسانيا ، وقانونيا ، عن كل ماحل بالشعب العربى الفلسطينى من جور واعتداء فى ظل الانتداب ووعد بلفور ، ولئن استطاعت الحكومة البريطانية تنفيذ وعد بلفور ، وإنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين ، إنها لن تستطيع يوما ما أن تزيل عن هذا العمل صبغة الخديعة والأنانية والعدوان . أما أن القضية اذا ما اوشكت الآن أن تتعدى حدود وعد بلفور ، فأن هذا الوضع الغاشم الجديد ماهو فى الحقيقة إلا نتيجة لسياستها . وهى ان أرادت فى هذه المرحلة الخطيرة أن تكفر شيئا عن آثام سياستها الفلسطينية ، فلا أقل من أن تقف وقفة حاسمة عند حدود وعد بلفور ، وعند حدود الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ .

لقد أوشكت القضية الفلسطينية أن تنتهى قبيل الحرب العالمية الثانية عند حدود وعد بلفور ، والكتاب الأبيض ، وليس ثمة مايبرر التراجع عن تلك المرحلة النهائية ، فاللجنة الملكية البريطانية التى نظرت فى القضية على أثر اضطرابات عام ١٩٣٦ صرحت بأن بريطانيا ليست مسؤولة تجاه اليهود كما هى مسؤولة تجاه العرب

وأن الانتداب يستند الى افتراض قبول العرب للوطن القومى اليهودى ، فلما لم يقبل العرب بذلك وجب الغاء الانتداب . فهذا هو أول تصريح رسمى خطير اعترف للعرب بالأرجحية فى فلسطين وبضرورة إنهاء الانتداب .

غير أن الوضع الذى اقترحته اللجنة لفلسطين فى تقريرها المعروف بتقرير بيل لعام ١٩٣٧ (Peel RePort) لم يكن مصيبا إذ اقتضى تقسيم فلسطين إلى دويلة عربية واخرى يهودية وثالثة تكون تحت الإنتداب الإنكليزى ، فما كان من عرب فلسطين إلا أن اظهروا شدة استيائهم من ذلك الإقتراح الغاشم فكانت هنالك ثورة دامية خلال عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ولكن الحكومة البريطانية لم تقلع عن النظر فى أمر التقسيم ، فأوفدت فى ربيع عام ١٩٣٨ لجنة وود هيد (Woodhead Commission) للنظر فى تفاصيل المشروع ، فخورت هذه إقتراح اللجنة السابقة بأن وسعت حصة كل من العرب والانكليز وضيقت حصة اليهود . ولكن واحدا من أعضائها وهو (المستر توماس ريد) رفض مشروع التقسيم .

فما كان من الحكومة البريطانية بعد الاطلاع على الحقائق تفصيلا الا أن اقلعت عن مشروع التقسيم ، وعقدت فى لندن (من ٧ شباط إلى ١٧ آذار) مؤتمرا للمفاوضة مع ممثلى العرب

وممثلى اليهود ، فلما رفض العرب الاشتراك مع اليهود فى المفاوضات ، أخذت الحكومة البريطانية تفاوض كل جانب على انفراد ، ولما أخفق المؤتمر أقدمت الحكومة البريطانية على تنفيذ ماصرحت به أولا من أنه عند إخفاق المفاوضات تتقدم الحكومة نفسها بمشروع لحل مشكلة فلسطين .

وعلى هذا أصدرت الحكومة البريطانية فى ١٧ مارس ١٩٣٩ الكتاب الأبيض الذى أعلنت فيه بأن الوطن القومى اليهودى قد تم إنشاؤه فى فلسطين وبهذا انتهى مفعول وعد بلفور ، وأصبحت فلسطين بمن فيها من عرب ويهود مستعدة للاستقلال وقد اشترط الكتاب الأبيض أن تنال فلسطين الاستقلال تدريجياً ، على أن يتم لها ذلك بعد عشر سنوات (أى فى عام ١٩٤٩) ، وعلى شرط أن يدخل فلسطين خلال هذه المدة خمس وسبعون الف مهاجر يهودى جديد ، وفيما عدا هذا لايسمح لليهود بالهجرة إلى فلسطين إلا برضى من العرب .

ثم بموجب (نظام انتقال الأراضى) لعام ١٩٤٠ الذى جاء وفقا لفحوى الكتاب الأبيض لم تطلق لليهود حرية شراء الأراضى إلا فى جزء من فلسطين يناهز (٥ ٪) من مساحة القطر ، وتقيدت حريتهم هذه فى جزء آخر يناهز (٣٢ ٪). ومنعوا بتاتا من الشراء فيما تبقى من أرض فلسطين .

فالكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ خالف وجهة نظر العرب فى انه بدلا من تقرير الاستقلال عاجلا أرجأه إلى عشر سنين وبدلا من إيقاف هجرة اليهود حالا اشترط السماح لخمسة وسبعين الفا آخرين تقف من بعدهم الهجرة ، وبدلا من منع بيع الأرض لليهود منعا باتاً قيد البيع بشروط .

ولكن الكتاب الأبيض وافق وجهة نظر العرب مبدئياً فى اعترافه بانتهاء مفعول وعد بلفور وضرورة إنهاء الإنتداب ونيل فلسطين الاستقلال . وهو أيضا وافقهم إلى حد ما فى تقرير إيقاف الهجرة اليهودية بشرط واحد (نعتقد أنه قد تم ، أوعلى وشك أن يتم) ، ووافقهم أيضا إلى حد ما فى تقييد حرية اليهود فى شراء الأراضى الفلسطينية ، أما تأجيل الإستقلال إلى عام ١٩٤٩ فأنه أمر ضعيف خطرة لاقتراب حلول السنة المعينة

إن الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ هو آخر عهد رسمى قطعته الحكومة البريطانية على نفسها للعرب والعرب فى محنتهم الحاضرة لابد لهم من أن يتمسكوا بالكتاب المشار اليه تمسكا وثيقا،فهو وثيقة صريحة ، أصدرتها الحكومة البريطانية ، وصادق عليها البرلمان البريطانى ، ولئن حالت ظروف الحرب دون عرضها على مجلس عصبة الامم ونيل مصادقة هذا المجلس عليها ، إن فى وسع مجلس الأمن الدولى الحاضر ، أو مجلس الوصاية المزمع

تأليفه ، أن يقوم بمثل تلك المصادقة الشكلية لتأييد ما أعلنته الدولة المنتدبة من ضرورة إنهاء الإنتداب ، ونيل فلسطين الاستقلال .

أما وعد بلفور فأنه أصبح لايحول دون انهاء الإنتداب وإعلان استقلال فلسطين ذلك لأن بريطانيا قد أنجزت الوعد ونم للجهود انشاء الوطن القومى فى فلسطين . فهذا هو ماصرح به الكتاب الأبيض وما صرح به التقرير الإنكليزى — الأمريكى وهو ما أوضحه المستر ريد فى خطابه المشار اليه آنفا حيث قال « فالمسألة الآن هى هذه : هل انشأ اليهود وطناً قوميا فى فلسطين ؟ لقد سألت هذا السؤال عندما كنت فى فلسطين فى عام ١٩٣٨ فلم أجد هنالك أى أحد ينكر أنهم أنشأوا ذلك .. فلقد أصبحت لغتهم من بين اللغات المعترف بها رسميا وأصبحت لهم معابد ، وجامعة ، ومستعمرات ومؤسسات ودوائر عامة ، صناعية وثقافية وغير ذلك ، ولقد ازداد عددهم من ستين الفا (٦٠,٠٠٠) فى عام ١٩٢٠ الى عشرة اضعاف هذا العدد ، أى الى مايربو على ستمائة الف (٦٠٠,٠٠٠) خلال خمسة وعشرين عاما . هذا بالرغم من أن حوالى خمسين الفا (٥٠,٠٠٠) من اليهود هجروا فلسطين منذ عام ١٩٢٠ . ولقد ارتفعت نسبتهم من (١٠ ٪) ، من مجموع السكان ، إلى ماينا هز (٣٥ ٪) ، فاستوعبت فلسطين نصف

مليون يهودى ، دخل معظمهم عنوة ، بواسطة الحراب البريطانية بغير رضى من العرب وعلى الرغم من مقاومتهم » .

لقد أصبح وعد بلفور ، والوطن القومى اليهودى ، أمراً مفروغا منه ، بقطع النظر عن تحديد معنى الوطن القومى . فالدولة التى وعدت بانشاء الوطن القومى هى التى صرحت بأنه قد تم إنشاؤه ، وهنالك الكثير ممن يؤيدها فيما ذهبت اليه . وأنه ليس على العرب تحديد معنى « الوطن القومى » هذا الاصطلاح الذى أدخلته بريطانيا فى التعامل الدولى على يد وزيرها بلفور . فاذا كان لابد من تعريف لهذا الاصطلاح الجديد فانه يكون على الدولة التى تعهدته فكرة ، وصيرته حقيقة ماثلة للعيان ، إنه على تلك الدولة أن تقدم التعريف .

على أن تحديد المعنى يجب فى هذه الحالة ألا يخرج عن حدود الواقع ، فلا يجوز مطلقا أن يؤتى بتعريف جديد لا ينطبق على ما أصبح لليهود من كيان فى فلسطين ، أى إنه لا يجوز أن يؤتى بتعريف يدل على أن الوطن القومى اليهودى لم يتم إنشاؤه بعد وأن بريطانيا لا تزال مرتبطة بوعدها لليهود . فهذه قضية خطيرة على بساطتها . وهى على بساطتها لا يمكن أن تفلت من يد الصهاينة دون تشويه وتعقيد ، فلذا يجدر بنا أن نعلم يقينا أن وعد بلفور أصبح أمراً مفروغاً منه كما اتضح للمستر ريد فى عام ١٩٣٨ ، وكما

صرح بذلك الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ باقرار الحكومة البريطانية ومصادقه البرلمان البريطانى ، وكما صرح به التقرير الانكليزى ـ الامريكى لعام ١٩٤٦ على الرغم من عدم الأنه اليهود

— ٤ —

ولئن كانت دعوى اليهود قد انتهت فى نظر العرب بانتهاء وعد بلفور ، إن الصهاينه والمستعمرين لن يعدموا حيلة تستمر بموجبها دعواهم افلسطين . فلقد أصبحت دعواهم تستند إلى أمرين . أحدهما ، وجوب صيانة الوطن القومى اليهودى ضد احتمال اعتداء العرب عليهم . وهذه قضية (على فرض أنها مقبولة) لا تنشأ إلا عند نيل فلسطين الاستقلال . وبديهى فى هذه الحال أن فلسطين المستقلة لا تقدم تعهدها بصيانة الوطن القومى اليهودى إلى بريطانيا ، أو إلى أية دولة أخرى ، بل انها يقدمه إلى مجلس الأمن باعتباره المؤسسة الدولية المسؤولة عن مثل هذه القضايا . وبديهى فى هذه الحال أيضا ، أنه يجب على رؤساء الوطن القومى اليهودى أن يتعهدوا برعاية قوانين الدولة الفلسطينية ، والكف عن أى عمل غير مشروع .

أما الأمر الآخر الذى أصبحوا يسندون به دعواهم الجديدة فهو ضرورة نمو الوطن القومى اليهودى على أساس استمرار

الهجرة . والجواب عن هذه القضية هو أن العرب يرفضون استمرار الهجرة على أى حال وأن نمو الوطن القومى أمر مفروغ منه لما سيكون هنالك من نمو طبيعى فى عدد النفوس وفى شتى المشاريع ، وإنه من السخف تذرعهم بما قد يحدث من ازدياد نسبة نفوس العرب على نسبة نفوس اليهود . فاليهود الذين دسوا بأنفسهم فى هذا القطر العربى (الذى تحيط به أقطار عربية مترامية الأطراف) لابد لهم من أن يظلوا اقلية فى البلاد

ومهما يكن من أمر دعاوى الصهاينة والمستعمرين ، فإن العرب متمسكون بما صرح به الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ باعتباره وثيقة ضامنة شيئا من حقوقهم الصريحة . وإنه لن يجوز للعرب بوجه من الوجوه أن يتفاوضوا بشأن قضية فلسطين مالم تعترف بريطانيا بأنها مرتبطة بذلك التصريح الرسمى الذى أقرته حكومتها ، وصادق عليه برلمانها .

أفتريد بريطانيا التمسك بما تعهدت به فى الكتاب الأبيض أم تريد اعتباره حبرا على ورق ، كما اعتبرت عهودها السابقة للعرب ؟ « إن الفرنسيين الذين سيطروا على سورية وقاموا فيها بكثير من الأعمال النافعة ، إنهم أجبروا فعلا منذ عام ١٩٣٩ على التخلى عن ذلك القطر ولقد آن لنا الأوان أيضا ، على ما أعتقد أن نتخلى عن فلسطين » . هذا ماصرح به المستر ريد فى خطابه أمام لجنة آسيا الوسطى الملكية ، فى صدد الاشارة إلى ماوعدبه

الكتاب الأبيض من استقبول فلسطين فى عام ١٩٤٩ . أما فى صدد ماوعد به هذا الكتاب من إيقاف الهجرة اليهودية فقد ذكر المستر ريد « أنه بعد أن يكون قد دخل فلسطين خمسة وسبعون الف مهاجر (٧٥٠٠٠٠) (يهودى جديد) ، لن تكون هنالك هجرة يهودية إلا بأذن من العرب . ولقد آن الأوان لهذا أيضا . فهل سيكون ذلك قصاصة ورق اخرى ؟ » .

إنه (ويالشرف العهود !) ليس هنالك مايدل على أن الحكومة البريطانية تريد أن تقلع عن سياستها الغاشمة تجاه فلسطين . وإنه (ويالللاسف) ليس هنالك مايقنع بأن رجال الأمة العربية أدركوا مواطن الخطر فى السياسة البريطانية . فلقد آن الأوان للأمة العربية ، شعوبا وحكومات أن تعلم يقيناً بأنه مامن تعقيد يطرأ على القضية الفلسطينية (سواء أكان ذلك تدخلا أمريكيا أم طغيانا صهيونيا) إلا وهو وليد السياسة البريطانية ، وليدما اعتادته هذه السياسة من مساومات على حساب غيرها ، ولف ودوران تحاول به إخفاء مآربها ولقد آن الأوان أيضا لرجال الامة العربية أن يكونوا هم القادة فى حل قضيتهم ، لا أن يظلوا يقادون مابين لجنة إستعمارية يشهدون أمامها ومنضدة ، لندنية يتجاذبون أطراف الحديث حولها .

فياعجباً لغلونا فى الظرف والحياء (أو فيما يشبه الظرف والحياء) إننا لم نكد نهدد المعتدى بتقديم شكوانا إلى مجلس

(لأمن الدولى الا شفعنا التهديد باستعدادنا للتفاوض مع ذلك المعتدى . لقد كان الواجب ، ولايزال ، يحتم علينا رفع شكوانا إلى مجلس الإمن الدولى ، بقطع النظر عن كل ماتعدنا به أو تتوعدنا به بريطانيا . فهنالك مؤسسة دولية فيها من يدرك مظالم السياسة البريطانية ويسعى لكبحها . وهنالك منبر دولى نستطيع منه رفع صوتنا وابلاغ الأمم مبلغ ظلامتنا .

فلنرفع إلى مجلس الأمن الأمور التالية ، فى أقرب فرصة ودون أى تردد :

١ — شكوى على الحكومة الأمريكية لتدخلها فى قضية فلسطين

٢ — شكوى على الحكومة البريطانية لسماحها بذلك التدخل الامريكى .

٣ — طلب تأليف لجنة محايدة للقيام باحصاء عدد اليهود فى فلسطين ، إذ لا يمكن لعاقل أن يصدق مايقال عن عدد اليهود هنالك ، ولاسيما أن الهجرة السرية لم تنقطع يوما ما .

٤ — طلب الزام الحكومة البريطانية بنصوص الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ باعتباره ضامنا قسما من حقوق العرب الصريحة

ولئن ظن بعضهم (كما يريدنا الاستعمار أن نظن) أنه لا فائدة ترجى من عرض هذه القضايا على مجلس الإمن ، إنه لا بد لنا من أن نبدد هذا الظن السقيم . فالعرب لن ينالوا حقوقهم مالم تتضح هذه الحقوق فى المجالس الدولية من جهة ، وفى المجتمعات الشعبية

الأنكلوسكسونية من جهة أخرى وأنه لا أضر . ولا أبعد عن الصواب . مما يفوه الكثيرون من أن القضية معروفة لدى رجال الغرب وشعوبهم . وإنه لا حاجة بنا إلى إضاعة الوقت فى الشرح والايضاح .

وليعلم كل عربى أن الرأى العام البريطانى ، وأن الرأى العام الامريكى لن يستسيغا شيئا مما تنطوى عليه سياسة الحكومتين البريطانية والأمريكية من مظالم تجاه فلسطين ، ومن المؤسف المؤلم أن العرب لم يقوموا بعرض قضيتهم إلا أمام لجان هى فى الحقيقة وليدة الاستعمار . ومن المؤسف المؤلم أيضا أن وجهة نظر الصهاينه والمستعمرين هى السائدة بين الملايين من الأنكلوسكسون فان رجلا خبيرا مثل المستر ريد وجد فى أثناء تحقيقه « صعوبة كبيرة فى اختراق حجب الدعايه الهائلة » فما نصيب غيره من رجال الدول الغربية ، وعامة شعوبها ، فى التغلب على تلك الدعاية الصهيونية الاستعمارية ؟!

ولقد لاحظ هذا البريطانى المنصف أن الدعاية من جانب واحد ، فى كل من بريطانيا وأمريكا ، جعلت حتى الأناس الطيبين « يعتقدون بأن قضية الصهيونيين السياسيين عادلة ومعقولة » بينما هى كما اتضحت لذلك الخبير بعد الدرس الدقيق ، « مناقضة لكل ماعرف من مبادىء العدل والرشاد » .

فليعلم العرب يقينا أنهم إذا لم يستطيعوا كشف النقاب فى المؤسسات الدولية عن حقيقة سياسة الحكومة البريطانية (وسياسة الحكومة الأمريكية) تجاه فلسطين ، وأنهم إذا لم يستطيعوا إزالة ماعلق فى أذهان الشعبين البريطانى والامريكى من معلومات وآراء خاطئة عن قضية فلسطين — انهم إذا لم يستطيعوا أن يفعلوا ذلك فأنهم خاسرون قضيتهم خسرانا مبينا . أما إذا استطاعوا القيام بذلك ، وهذا ميسور إذا هم اعدوا العدة له ، فإنهم قاطعون مرحلة بعيدة (لابد من قطعها) فى سبيل النجاح .

obeikandl.com

فهرست

صفحة

استدراك ٣

الفصل الأول : توطئة ٨

الفصل الثانى : الاستعمار والصهيونية . . . ١٢

الفصل الثالث : التذرع بالانسانية . . . ١٧

الفصل الرابع : إهمال العهود ٢٧

الفصل الخامس : موقف اليهود ٣٧

الفصل السادس : موقف العرب ٥٢

الفصل السابع : خاتمة ٦٧

obeikandl.com

obeikandl.com